الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.323

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٢٣**

الأربعاء ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد موري ..... (بيرو)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد عقدت صباح هذا اليوم مناقشات غير رسمية مطولة في محاولة للتوصل إلى اتفاق. غير أننا لم نتمكن بعد من التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، للأسف. وعليه، فقد قررنا أن نشرع في المناقشة العامة ظهر اليوم ما دامت الوفود لم تطلب بعد تخصيص وقت إضافي لمواصلة المفاوضات غير الرسمية. وأود أن نشرع في المناقشة العامة ما لم يقدّم طلب من هذا القبيل.

وأود أن أكرر مرة أخرى التزامي الكامل بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمالنا. وهكذا فإن لدينا الخيار في أن نعيد إنشاء مجموعات المناقشة غير الرسمية المعنية بمجالات عملنا، متى ما بدا لأي وفدٍ أو مجموعة من الوفود القيام بذلك.

المناقشة العامة (تابع)

السيدة ميرسيه – جورجنيسين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أزجي إليكم التهنئة، سيدي الرئيس، باسم وفد بلدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة، وعلى الجهود التي ما برحتم تبذلونها بدون كلل على مدى عدة أسابيع، وبخاصة في الأيام الأخيرة. وأود أيضاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة، معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، والسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وأود أن أهنئها على تعيينها في منصبها.

وأود الآن أن أتطرق إلى عدد من الجوانب المتصلة بموقف فرنسا.

نحن على عتبة حلقة جديدة مدتها ثلاث سنوات. تأمل فرنسا بشدة أن تكون هذه الحلقة ودورة هذا العام بالتحديد مفيدة وأن تزيد من الديناميكية التي ميزت جهود المجتمع الدولي في ذلك الصدد على مدى عامين حتى الآن تقريباً. ومن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدلائل على ذلك الحصيلة الناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠؛ وبدء نفاذ اتفاقية أوسلو للذخائر العنقودية، واتفاقية ستارت الجديدة؛ والحصيلة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية ؛ والتقدم المحرز في قمة الأمن النووي في سول؛ والتقدم المحرز في سياق العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. جميع تلك النجاحات توضح بجلاء حقيقة أننا نستطيع أن نحرز تقدماً في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار حينما تسود روح الانفتاح والذهنية البناءة.

تظهر هذه الدينامية الجديدة أيضاً أن السعي من أجل عالم أكثر أمناً يجب أن يكون بطريقة شاملة ومتوازنة ومحددة. يظل الحشد ضرورياً في جميع المجالات — الانتشار النووي، والبيولوجي، والكيمائي، والتقليدي، والفضاء. وترى فرنسا أن هذا النهج الشامل ينبغي أن يكون أساس مناقشاتنا خلال هذه الدورة.

وهكذا فإن مهمتنا الأولى تتمثل بالتالي بوضوح في الاتفاق على جدول أعمال لهذه الدورة. إن النهج الذي اقترحتموه، سيدي الرئيس، الذي يتألف من بندين من بنود جدول الأعمال، هو نهج مفيد وبناء. ونود أيضاً أن نشكر الوفود التي قدمت اقتراحات بناءة تجد لدينا القبول.

يجب أيضاً أن نتأكد من أننا نستفيد أكثر من دور هيئة نزع السلاح باعتبارها مجمع تفكي، وذلك بأن نتيح لها المزيد من الوقت للمناقشات و والتفكير، من أجل التوصل إلى قدر أكبر من التوافق بين الأعضاء.

أود الآن أن أعود إلى السياق الذي انطلقت في إطاره هذه الحلقة الجديدة المكونة من ثلاث سنوات.

في الميدان النووي، خريطة طريقنا تتمثل بدون شك في خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء عام ٢٠١٠ في آخر مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. لقد كان اعتماد تلك الخطة نجاحاً جماعياً لنا؛ وبالتالي فإن تنفيذها من مسؤولياتنا المشتركة. ومع بداية حلقة أخرى جديدة – هي دورة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ – فإن على كل دولة طرف أن تضطلع بالدور المحدد لها من أجل التقدم باتجاه جعل العالم أكثر أماناً.

وتقف الدول الخمس الدائمة العضوية على أهبة الاستعداد للاضطلاع بمسؤولياتها في ذلك الصدد. لقد نظمت فرنسا أول اجتماع متابعة لمؤتمر استعراض المعاهدة للدول الخمس الدائمة العضوية في حزيران/يونيه الماضي. تدل تلك المبادرة على التزام فرنسا بإحراز المزيد من التقدم، وتعكس عزم الأعضاء الخمسة على مواصلة تنفيذ إجراءات محسوسة ترمي إلى كفالة الامتثال الكامل للالتزامات التي تعهدوا بها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

يجب علينا أيضاً أن نزيد من تعزيز الإطار المتعدد الأطراف، وذلك بتشجيع جميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك بسرعة، لا سيما دول المرفق ٢. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديق إندونيسيا، وهي من دول المرفق ٢، على المعاهدة، وكذلك تصديق غواتيمالا.

يجب علينا أيضاً أن نشرع فوراً في المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. يجب إجراء هذه المفاوضات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. كما ندعو جميع الدول المتأثرة إلى أن تقوم فوراً بفرض وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، كما فعلت فرنسا.

على جميع الدول أن تسهم في نزع السلاح بتهيئة البيئة الأمنية اللازمة. ويعني ذلك، في المقام الأول، وضع حد للانتشار النووي، وأفكر هنا على وجه الخصوص بكوريا الشمالية وإيران. ما فتئت فرنسا تبذل جهوداً جبارة في جميع المنتديات بهدف المساعدة في تجنب ذلك التهديد الخطير المحدق بالأمن الدولي والحد منه. ويمثل تعزيز نظام عدم الانتشار في ذلك الصدد أولوية مطلقة، شأنه شأن زيادة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعميم البروتوكول الإضافي.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم فرنسا الجهود المبذولة من أجل تنفيذ القرار ١٩٩٥ (٢٠١١) بشأن الشرق الأوسط. لقد جعل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من الممكن اتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام. ويعتبر تعيين الميسر، السيد لايافا، في الخريف الماضي، وتحديد البلد المستضيف، خطوتين مهمتين في ذلك الصدد. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً من أجل ضمان أن يتسنى انعقاد المؤتمر عام ٢٠١٢، مثلما هو مخطط له.

كما أشرت سابقاً، فإن فرنسا تعمل جاهدة في جميع المجالات التي من شأنها أن تسهم في نزع السلاح العام والكامل. ونرحب بالحصيلة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السابع لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية ة في كانون الأول الماضي، مما مكّن من تعزيز ذلك النظام، وندعو جميع الدول التي لم تعتمد بعد تلك الاتفاقية إلى اعتمادها.

علاوة على ذلك، لقد دعمت فرنسا، خاصة بمناسبة رئاستها لمجموعة الثمانية العام الماضي، كل الجهود الملموسة التي بُذلت لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. تشكل تلك المسألة مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، على ضوء التطوير المتزايد لبرامج القذائف التسيارية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تحت ذريعة البرامج الفضائية، كما شهدنا ذلك في الأحداث الأخيرة.

بذلك أصل إلى نزع السلاح التقليدي. ترحب فرنسا بالجو الإيجابي والبناء الذي ساد في عملنا حتى الآن فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. إن اعتماد النظام الداخلي في سياق عمل اللجنة التحضيرية الأخيرة من شأنه أن يسمح لنا ببدء المؤتمر في تموز/يوليه في ظل ظروف جيدة وأن نكرس أنفسنا بالكامل لمناقشة الأمور الجوهرية. ومن الآن حتى يوليو/تموز، ستواصل فرنسا جهودها بروح من التعاون والشفافية.

في ذات السياق، نأمل أن تُكرّس جهودٌ إضافية لمسالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إذْ يؤثر الاتجار غير المشروع بها والإفراط في تكديسها على السلام والاستقرار الدوليين، ويغذي العنف المسلح الذي يعوق التنمية في العديد من البلدان.

لقد شاركنا مشاركة بناءة في عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي اختتم أعماله للتو، ونأمل أن يسفر المؤتمر، المقرر عقده في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، عن حصيلة إيجابية تعزز وتقوي تنفيذ ذلك الصك.

تعكس هذه التعهدات ما يمكن أن ننجزه ليس فقط في المستقبل البعيد بل في الشهور والسنوات المقبلة في سبيل أن نجعل العالم أكثر أماناً بطريقة جماعية. ونأمل أن تعكس مناقشاتنا خلال هذه الدورة وطوال حلقة الثلاث سنوات التحديات التي تواجهنا. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على دعم وفدي ومشاركته البناءة في تلك المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر ممثلة فرنسا على الرسالة الإيجابية التي بعثت بها فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال الأمن الدولي.

السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفد كوبا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه عملنا في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وكوبا تؤيد تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن عدم الاتفاق على البنود المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح لدورتها المقبلة ليس ظاهرة معزولة خاصة بهذا الكيان. وليس من قبيل المصادفة البحتة أننا نواصل اعتماد عشرات القرارات ذات الصلة فيما يتعلق بنزع السلاح في الجمعية العامة، والتي لا تُوضع ببساطة موضع التنفيذ، أو أن مؤتمر نزع السلاح أمضى سنوات طويلة جدا دون بدء مفاوضات فنية. ونأمل ألا يمنعنا غياب الإرادة السياسية، والذي كان له دون شك تأثير على عمل هذه الهيئة، من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال موضوعي للدورة المقبلة من مداولاتنا. ونأمل أيضا أن نتمكن من اعتماد توصيات ملموسة لتوجيه عملنا في الجمعية العامة.

تؤيد كوبا الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما فيها هيئة نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا لا نتفق مع الوفود التي تشكك في أهمية الهيئة أو تعزو عدم تحقيق نتائج ملموسة إلى عدم فعالية أساليب عملها. فأساليب العمل تلك، وإن كان يمكن بالتأكيد تحسينها، ليست هي العقبات الحقيقية التي نواجهها. وأود أن أشدد على أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة، لم يؤد جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف إلى تحقيق تقدم يذكر، ولم تكن هيئة نزع السلاح بمنأى عن هذا الواقع. ومما يثير القلق أن الهيئة لم تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة لعدد من السنوات. ومن المفيد لنا جميعا أن نكون قادرين على الاستفادة من إسهامات هيئة ذات عضوية عالمية، مثل هيئة نزع السلاح، والتي تسمح لنا بإجراء مداولات متعمقة حول المسائل وثيقة الصلة.

غير أن ذلك لا يكفي في حد ذاته. فولايتنا لا تنص على إجراء مداولات فحسب، ولكنها تدعونا أيضا إلى إصدار توصيات ملموسة. ولذلك، فإن عدم تمكن البلدان المجتمعة هنا اليوم من عقد العزم بصورة كافية على تحقيق نتائج ملموسة سيكون فشلا للهيئة وعلامة على عدم الالتزام بنزع السلاح. ونعتقد أن إمكانية تغيير الوضع الراهن واتخاذ خطوات إلى الأمام في متناول أيدينا.

وكوبا تؤكد مجددا دعمها الكامل للمقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز بشأن بنود جدول أعمال الهيئة للدورة المقبلة، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وعدم الاتفاق على بند ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“ هو مثال على غياب الإرادة السياسية لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح.

ونعتقد أن بوسعنا تحقيق نتائج في سياق مداولاتنا أو مناقشاتنا حول الموضوع استنادا إلى التقدم الذي تحقق في السنوات الماضية. ويمكن أن يسهم الإعلان عن عقد رابع لنزع السلاح إسهاما إيجابيا نحو حشد الجهود الدولية للتصدي للتهديدات الجديدة والناشئة في مجال نزع السلاح. ولا شك أن ذلك سيساعد على تعزيز التعددية باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه.

بخصوص البند الأول في جدول أعمال الهيئة، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للموقف التاريخي لحركة عدم الانحياز،

والذي يؤكد أن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح ويجب أن يظل كذلك. ولا يمكن تجاهل أهمية نزع السلاح النووي أو التقليل من شأنه بأي حال من الأحوال. ويقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام القانوني ليس بمجرد الدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل فحسب، بل باختتام هذه المفاوضات في إطار نظام دولي صارم وفعال للتحقق والرصد.

يرى بلدي أن تدهور مستويات المعيشة على الكوكب نتيجة الاحترار العالمي ووجود الأسلحة النووية هما التحديان الرئيسيان لبقاء الجنس البشري. وانفجار ١٠٠ رأس حربية نووية فقط– وهو جزء ضئيل من الترسانة النووية العالمية – سيؤدي إلى فصل شتاء نووي. والضمان الوحيد لعدم إمكانية استعمال الدول أو أي طرف آخر للأسلحة النووية هو إزالتها وحظرها تماما. ويجب علينا وضع حد للمناورات السياسية فيما يتعلق بعدم الانتشار والتي تستند إلى تطبيق معايير مزدوجة ووجود ناد متميز يضم أعضاء يواصلون تحديث أسلحتهم النووية فيما يسعون إلى التشكيك في الحق الذي لا يمكن إنكاره لبلدان الجنوب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومبدأ الردع النووي، الذي يشجع الامتلاك الدائم للأسلحة النووية بدلا من تشجيع نزع السلاح النووي، لا بد من التخلي عنه نهائيا.

وكوبا مستعدة للدخول في مفاوضات متوازية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونعتقد أن إجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية سيكون تدبيرا إيجابيا ولكنه غير كاف ما لم يتم تحديد الخطوات التالية الواجب اتخاذها من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

ونحن نؤيد إيلاء الأولوية لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحا جديرا بالنظر ينص على إعداد خطة عمل من شأنها أن تضع إطارا زمنيا محددا للتدمير التدريجي للأسلحة النووية، بما يؤدي إلى إزالتها تماما وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥ على أقصى تقدير.

وفي أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت حركة عدم الانحياز في مؤتمرها الوزاري السادس عشر الذي عقد في بالي إعلانا بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي أعدنا بمقتضاه تأكيد التزامنا بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل ووسائل القضاء على الأسلحة النووية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمد مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانا خاصا يتعلق بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، أعاد التأكيد على أهمية نزع السلاح النووي بصورة كاملة ويمكن التحقق منها باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى. فمجرد وجود الأسلحة النووية والمذاهب التي تنص على حيازتها واستعمالها يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح ويجب أن يظل كذلك.

بخصوص البند المتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، تؤيد كوبا اتخاذ تدابير كهذه باعتبارها وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ما دامت تحترم احتراما كاملا مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ونظرا للطابع الطوعي لتدابير بناء الثقة، فإنه لا يمكن فرضها أو تطبيقها بطريقة نهج واحد مناسب لجميع الحالات.

تقترح كوبا كتدبير فعال حقا من تدابير بناء الثقة، الإنشاء الفوري لصندوق للأمم المتحدة سيتلقى على الأقل

نصف النفقات العسكرية الحالية في العالم بأسره، بغية معالجة الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تطلب المساعدات. إذا ما توصلنا إلى اتفاق بشأن بنود جدول الأعمال، خلال الدورة القادمة لهيئة نزع السلاح، وإدراج تدابير بناء الثقة فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية الأسلحة التقليدية، في جدول أعمال هيئة نزع السلاح خلال هذا العام، يمكن إثارة تلك المسألة في وقت لاحق من الدورة.

بغية صون السلم، يتعين إزالة أي شيء يهدده. ومن غير المقبول أن مبالغ متزايدة من الأموال تصرف في العالم بأسره على إشعال الحروب، ويصرف القليل على تعزيز التنمية. وخلال الأعوام العشرة الماضية، ارتفعت النفقات العسكرية بأكثر من ٤٩ في المائة، متجاوزة الرقم الخيالي البالغ ١,٦ تريليون دولار. إن الموارد المستخدمة حاليا للتسلح، يمكن استخدامها للقضاء على الفقر المدقع، الذي يعاني منه اليوم ما يزيد عن ١,٤ بليون شخص في العالم بأسره، ولإطعام ما يزيد عن بليون جائع في الكوكب، ومنع وفاة ١١ مليون طفل يموتون كل عام، نتيجة سوء التغذية أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها، أو تعليم ٢٥٩ مليون أمي بالغ القراءة والكتابة.

في الختام، ترى كوبا بأن هيئة نزع السلاح لديها مسائل هامة لتنظر فيها. ونأمل في أن تظهر جميع الدول الأعضاء المرونة والتصميم السياسيين الضروريين للتوصل إلى اتفاقات وتقديم توصيات ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة كوبا، قبل كل شيء على تأكيدها مرة أخرى على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها المحفل التداولي الوحيد المعني بنزع السلاح، وأهمية نزع السلاح النووي، والأخطار التي تمثلها تلك الأسلحة على البشرية. وكما قالت، فتلك مسألة بين أيدينا.

السيد كفارنستروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أفتتح مداخلتي من خلال إعادة التأكيد على الدعم التام للوفد السويدي لعملكم، سيدي، فضلا عن دعمي بصفتي نائب رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ودعوني أشيد بكم مرة أخرى على جهودكم المضنية التي بذلتموها لتقريبنا من تحديد جدول أعمال.

أنشئت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بولاية تجعلها هيئة تداولية يمكن أن تؤدي فيها المناقشات إلى تقديم توصيات يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة بعد ذلك. ولم يكن الغرض منها أبدا أن تكون بمثابة محفل تفاوضي، لكن الطريقة التي عملت بها الهيئة لم تعكس هذا الأمر الأساسي. وصفت الهيئة أحيانا كهيئة تفكير لآلية نزع السلاح، لكن مثل ذلك الوصف يتطلب صدور بعض الأفكار البناءة بشكل فعلي عن مداولاتنا.

إننا نرى أنه من المؤسف للغاية، بأن محفلا أسندت إليه مهمة تقديم التوصيات، عجز عن تقديمها مدة ١٢ عاما بتكاليف سنوية عالية. لذلك فقد أكدت السويد، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى بأنه قد حان الوقت لنجري مناقشة بشأن كيفية المضي قدما بأعمالنا، وكيفية ارتباط عملنا بالدور المتوخى لهيئة نزع السلاح، في آلية نزع السلاح. إننا نتطلع إلى هذه المناقشة، سواء اتخذت شكل فريق عامل أو تمت خلال جلسة عامة، لأننا نعتبرها فرصة للمحفل بأكمله للالتقاء والنظر في كيفية تقديمنا إسهاما أفضل فيما يخص حل المشاكل الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى العالمي.

أود التأكيد هنا، بأنه تقع علينا مسؤولية مشتركة فيما يخص هذا المحفل، ويقع علينا التزام أمام الأمم المتحدة والرأي العام العالمي بإيجاد طريقة بناءة أكبر للعمل. لذلك السبب، تعتزم السويد تقديم بعض الأفكار بشأن هذا الموضوع، لينظر فيه الشركاء، قبل دورة السنوات الثلاث.

وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من اختصاص الهيئة مناقشة أساليبها وكيفية تعاملها مع ولاياتها، رغم الدعوات لعقد دورة استثنائية لمعالجة آلية نزع السلاح برمتها. لقد

أظهرت مناقشاتنا خلال هذا الأسبوع بكثير من الوضوح إلى أي حد من الصعب علينا تحقيق تقدم حتى بشأن المسائل الأساسية. وإننا نعتقد بأن ذلك الواقع يبرز بشكل أكبر الحاجة إلى الإصلاح.

إن مشكلة الشلل لا تقتصر بالطبع على الهيئة، بل هي بالأحرى سمة غالبية آلية نزع السلاح، وربما بشكل أكثر وضوحا فيما يخص مؤتمر نزع السلاح أكثر من أي مكان آخر. إن السويد من بين البلدان التي أصيبت بخيبة أمل كبيرة جراء ذلك الجمود، الذي استمر لفترة طويلة أكثر من اللازم. ولا نزال نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يتعين أن يكون من حيث المبدأ أفضل مكان لإجراء المفاوضات الخاصة بنزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، حتى ولو لم يكن الوحيد في جميع الأوقات أو في ظل كل الظروف.

من بين المسائل الواردة في جدول أعمال نزع السلاح، التي نود أن نرى بشأنها مفاوضات حقيقية، تأتي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المقام الأول. ونحن بحاجة إلى نضع سقفا قانونيا فيما يخص إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة، والتعامل بشكل ملائم مع المخزونات المنتجة سابقا. ويتعين أن يتمثل الهدف الرئيسي في الشروع في مفاوضات حقيقية، ما دامت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في نظرنا تشكل خطوة ضرورية إلى الأمام في اتجاه تحقيق هدف الحملة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية. وبعد قولي ذلك، تظل السويد على أهبة الاستعداد للمضي قدما، كذلك بشأن المسائل الأساسية الأخرى المعروضة على مؤتمر نزع السلاح.

و يجب ألا يغيب عن أذهاننا، في خضم مناقشاتنا بشأن جدول الأعمال الخاص بالهيئة وأساليب علمها وتداولها، أسباب وجودنا هنا في المقام الأول، وسبب وجود الهيئة. بعد مرور ما يناهز ٧٠ عاما على حدوث الأثر العشوائي والمدمر للأسلحة النووية للمرة الأولى والدور المستمر لتلك الأسلحة في المذاهب الأمنية، يظل تحديا أمنيا رئيسيا. ووفقا لتقديرات الحملة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية، فإنه من المحتمل أن تنفق القوى الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع في العالم، بشكل يبعث على الحيرة تريليون دولار أمريكي على أسلحة الدمار الشامل تلك، خلال العقد المقبل. إن السويد تدافع بقوة عن الجهود الرامية إلى منع المزيد من الانتشار للأسلحة النووية وتدين الحائزين الحاليين للأسلحة النووية وتحثهم على تخفيض ترساناتهم النووية وفي النهاية إزالتها. ويتمثل هدفنا الشامل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولن يتحقق ذلك في الأجل القصير، لكن يمكن ويتعين اتخاذ خطوات مهمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. إن السويد، جنبا إلى جنب مع المكسيك، قد اضطلعت بدور خاص فيما يتعلق بتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها إحدى الدول المنسقة لعملية المادة الرابعة عشرة، من أجل تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولذلك نغتنم الفرصة المتاحة لنا اليوم لنحث جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون إبطاء.

يعد نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسيا لنظام عدم الانتشار النووي، ولتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشجع السويد جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد، على إبرام بروتوكول إضافي وإدخاله حيز النفاذ دون تأخير. ويشكل كل من البروتوكول الإضافي و اتفاق الضمانات الشاملة، معا نظام ضمانات قوي وفعال ينبغي اعتباره لمعيار الحالي للتحقق.

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة فيما يخص الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لكن دون أن يقتصر ذلك عليهما. ويساورنا

قلق بالغ جراء عدم التزام هذين البلدين بالامتثال لالتزاماتهما الدولية، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحثهما على الامتثال لتلك الالتزامات والتعاون مع الوكالة دون إبطاء.

تعمل السويد بشكل نشط لسنوات عديدة على النهوض بالتعاون والنهج المتعددة الأطراف فيما يخص دورة الوقود النووي. و نتطلع لمواصلة المناقشات بطريقة غير تمييزية وشفافة.

فيما يخص جانب الأسلحة التقليدية، فإن الانتشار غير المشروع للأسلحة يتسبب في دمار واسع ومآس إنسانية بشكل يومي، ويعرض الأمن والتنمية للخطر. وجاء في بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه من بين ما يناهز ٧٤٠ ٠٠٠ شخص يلقون حتفهم كل عام، نتيجة للعنف المسلح، فإن ٥٠٠ ٠٠٠ حالة هي عبارة عن حالات وفاة ترتبط بحالات عنف غير حالات الصراعات المسلح، وترجع أساسا إلى استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إننا نتطلع إلى عقد مؤتمر دبلوماسي ناجح بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، خلال شهر تموز/يوليه، يفضي إلى إبرام معاهدة قوية ومتينة، تحظى بدعم المجتمع الدولي ويمكن توقيعها من جانب أكبر عدد ممكن من الدول. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٢، فإننا نأمل أيضا في أن يكون المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، عمليا واستشرافيا، فيما يخص استعراض تنفيذ ذلك الاتفاق الهام حتى حينه.

في الختام، أود تأطير المناقشات الصعبة التي نعقدها خلال هذا الأسبوع بشأن جدول أعمالنا، وحتى بشأن فرادى الجمل ، في الصورة الأوسع للتحديات الإنسانية والأمنية الخطيرة، التي أشرت إليها للتو. وآمل في أن يكون بوسعنا العمل سوية لإيجاد طريقة تكون بها الهيئة جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل السويد ونائب رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، على تذكيرنا بسبب استمرار عمل الهيئة، خصوصا فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، والشؤون الإنسانية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التقاليد الراسخة لمنتدانا وقدرته الرائعة على تقديم توصيات إلى الجمعية العامة يتيحان لنا فرصا كبيرة ليس لمعالجة التحديات الحالية للأمن الدولي فحسب، ولكن لمنعها أيضا. ونحن نبدأ دورة جديدة مدتها ثلاث سنوات من عمل الهيئة. وسيتعين على جميع الدول العمل بشكل مكثف. وفي هذا الصدد، أود التركيز على أولويات الاتحاد الروسي.

فالاتحاد الروسي، بوصفه قوة نووية كبرى، يؤكد من جديد تقيده بالتزاماته بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حدد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف هدفا استراتيجيا طويل الأمد لسياستنا الخارجية، ألا وهو، بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، عقدنا العزم على التحرك باستمرار نحو تحقيق هذا الهدف. ومن المعالم الهامة في عملية نزع السلاح النووي معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وتنفيذ المعاهدة يعزز الأمن والاستقرار الدوليين ويساعد على تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ويجعل نزع السلاح النووي أكثر شمولا. وسيعمل كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بجد من أجل تنفيذها.

ونحن منخرطون في تبادل غير مسبوق للإخطارات ونجري أنشطة تفتيش وفقا لأحكام المعاهدة. وحتى الآن، نحن راضون عموما عن التقدم في تنفيذ المعاهدة. ونحن مستعدون

لمناقشة اتخاذ مزيد من الخطوات نحو الحد من الأسلحة النووية. غير أننا نرى أنه يجب علينا تهيئة بيئة دولية مواتية لتحقيق هذه الغايات. فالاتحاد الروسي والولايات المتحدة ليسا الدولتين الوحيدتين اللتين تتحملان عبء المسؤولية النووية. وعلى خلفية التخفيض الثنائي الكبير في القدرات النووية، فإن ضرورة توسيع عملية نزع السلاح النووي وجعلها متعددة الأطراف تزداد وضوحا.

ونحن مقتنعون بأنه سيكون من الخطأ أن تقتصر عملية تخفيض الأسلحة النووية فحسب على الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع البلدان التي تملك قدرات نووية عسكرية أن تشارك أيضا في عملية نزع السلاح. ونرى أنه لن يتسنى تحقيق الهدف النبيل المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية إلا باتباع نهج تدريجي مركب، يحافظ على الاستقرار الاستراتيجي ويلتزم التزاما صارما بمبدأ الأمن المتساوي الذي لا يتجزأ للجميع. وفي الظروف الراهنة، سيكون من المستحيل إجراء تخفيض آخر في الأسلحة النووية دون المراعاة الواجبة لجميع العوامل التي تؤثر على الأمن الدولي والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الاستقرار الاستراتيجي. وتشمل هذه العوامل الاستحداث المتسارع وغير المقيد لمنظومة عالمية مضادة للقذائف وخطط تنفيذ مفهوم توجيه ضربة عالمية سريعة وعدم إحراز تقدم ملموس في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم الاستعداد لحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واختلال التوازنات في الأسلحة التقليدية، كما ونوعا.

والرابطة التي لا تنفصم بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية هي أمر بديهي بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة منذ سنوات طوال. ودائما ما افترض الخبراء العسكريون والسياسيون من البلدين أن وجود خلل في هذا المجال سيحمل في طياته عواقب وخيمة على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وهذا هو بالضبط سبب وجود إشارة واضحة في ديباجة المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها إلى أن هناك ترابطا بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاع المضاد للقذائف. وفي المرحلة الراهنة التي تشهد تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية، ينبغي معالجة مسألة نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف بطريقة أكثر توازنا.

وحل جميع هذه المشاكل معقد بوضوح. ومع ذلك، لا يوجد بديل – فالأمر يتطلب عملا مضنيا من قبل جميع الدول المهتمة من أجل إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وثمة أهمية مستمرة لمبادرة روسيا لإنشاء نظام قانوني عالمي، على أساس معاهدة عام ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى، يهدف إلى إزالة جميع القذائف المتوسطة والقصيرة المدى وإعادة جميع الترسانات النووية إلى الأراضي الوطنية للدول المالكة لها وتدمير البنية التحتية اللازمة لنشرها في الخارج.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار والأمن الدولي. وينبغي التصدي للمخاطر والتهديدات المعاصرة للنظام العالمي، بما في ذلك التحديات الإقليمية، على أساس المعاهدة وحدها. وفي الآونة الأخيرة، اتُخذ عدد من التدابير لتعزيز نظام عدم الانتشار، وخاصة المعاهدة. والقرارات المُتخذة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تمثل نقطة مرجعية موثوقة لبذل المزيد من الجهود. فهي تستند إلى توازن واضح بين العناصر الثلاثة للمعاهدة: عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونلاحظ بارتياح استعدادنا لعملية استعراض المعاهدة، والتي من المقرر أن تنطلق مع الدورة الأولى للجنة التحضيرية

لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ والمقرر عقدها في فيينا في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ومن المهم الآن مواصلة العمل من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وبشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المعاهدة. وفي هذا الصدد، لدينا قائمة أولويات والتي نرى أنها ستساعدنا، في حالة تحديدها بشكل صحيح، على الاتفاق في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ على مجموعة أخرى من التدابير المفيدة بصورة متبادلة والتي تهدف إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وعلى وجه الخصوص، من الضروري ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونحث بقوة جميع الدول، وخاصة تلك التي يتوقف عليها دخول المعاهدة حيز النفاذ، على التوقيع و/أو التصديق عليها دون تأخير.

ونعتقد أيضا أن من الضروري مواصلة الدعم المشترك للنهج الذي اعتمده المجتمع الدولي من أجل التطوير التدريجي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيق عالمية اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الملحق به باعتباره معيارا معترفا به للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار وشرطا أساسيا لمراقبة الصادرات النووية.

ونلاحظ أن المجتمع الدولي يولي أهمية متزايدة لإنشاء آليات يمكن الاعتماد عليها لمواجهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تنشأ إذا وقعت مواد وتكنولوجيات حساسة في أيدي جهات من غير الدول. وثمة دور استراتيجي للتعاون الدولي في ضمان أمن المرافق النووية ومكافحة الاتجار بالمواد النووية. ويتعين بذل جهود مشتركة للإسهام في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونحن نشدد على أهمية المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ووضع أفضل الممارسات لتحديد المواد النووية والتحليل الشرعي للمواد النووية. وجميع هذه الجهود تستحق دعما محدد الأهداف والذي يمكن تقديمه، في جملة أمور، من خلال منتدانا.

ونسلط الضوء على الدور الهام لصكوك مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٨٠ وتعديلها الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥. ونحث الدول التي لم تصدق بعد على تعديل الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إننا نبذل جهودا لدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وروسيا تدعم بنشاط ما تقوم به الدول من أنشطة بهدف إنشاء هذه المناطق. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١، صدقت روسيا على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط سيظل أولويتنا في الأجل القصير. وفي أعقاب قرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، حققت الدول الوديعة للمعاهدة– روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع الأمين العام وبالتشاور مع بلدان الشرق الأوسط– تقدما كبيرا في التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في المنطقة. ونعتقد أن العامل الرئيسي لنجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ سيكون ضمان مشاركة جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط في المنتدى.

وعززت جهودنا المشتركة مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء من الأعضاء الخمسة الدائمين الآخرين إحراز تقدم كبير في وضع إطار قانوني دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بهدف توقيع جميع الدول الخمس المعنية الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول ذي الصلة الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة

خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت.

لقد كان من أهم نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تحديد أفضل السبل لضمان وصول جميع الدول الأطراف في المعاهدة دون عوائق إلى فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهناك إدراك عالمي متزايد لحقيقة أن ممارسة المصالح المشروعة لبلدان كثيرة في هذا المجال تتطلب هيكلا حديثا ومقاوم للانتشار للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والذي ينبغي أن يستند إلى آليات صارمة لرصد الالتزامات بعدم الانتشار وإلى نُهج متعددة الأطراف حيال دورة الوقود النووي يمكن أن توفر بديلا عمليا لتطوير الدول في أراضيها لعناصر دورة الوقود النووي، وهو أمر مكلف وحساس على صعيد عدم الانتشار.

من المهم في ذلك الصدد تحديد الاتجاه الصحيح للمضي إلى الأمام. ولأجل تلك الغاية، افتتحت روسيا مركزاً دولياً لتخصيب اليورانيوم في مدينة أنغراسك، وأنشأت إحتياطيات لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تستخدمه أي دولة ممتثلة لواجباتها في مجال عدم الانتشار. من المهم أن تتوفر خيارات متعددة للبلدان المحتاجة إلى إمدادات من الوقود النووي على المدى الطويل لسد حاجة محطاتها لتوليد الكهرباء، وأن تكون واثقة من مستقبل هذه الإمدادات.

لقد كشفت كارثة محطة توليد الكهرباء بفوكوشيما في اليابان عن الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي الذي يكفل بناء وتشغيل مرافق الطاقة النووية بصورة آمنة. وفي ذلك الصدد، أطلق الاتحاد الروسي عام ٢٠١١ مبادرات تهدف إلى تعديل اتفاقية الأمان النووي واتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع الحوادث النووية، فضلاً عن تعزيز معايير الأمان النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن مقتنعون بأن سرعة اعتماد اقتراحاتنا سوف تساعد على تجنب الآثار السلبية للحوادث النووية في المستقبل أو تحد منها.

وحفاظاً على سير برنامج الأمن الدولي في الاتجاه الإيجابي، يجب أن نكفل أن تؤدي آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف وظيفتها أداءً كاملاً. ويساور روسيا القلق إزاء الحالة في مؤتمر نزع السلاح. ونأسف لأن الدول الأعضاء، بالرغم من جهودها الحثيثة، قد أخفقت في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل أو في استئناف المفاوضات. ونعتقد أن من المهم المحافظة على المؤتمر بوصفه أحد المحافل الرئيسية المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي نظرنا أن أي مبادرة لإجراء مفاوضات بشأن مسائل المؤتمر في محافل أخرى ستؤدي إلى نتائج عكسية. نحن على استعداد لإجراء المزيد من المشاورات للوصول إلى حل وسط بشأن برنامج عمل المؤتمر يكون مقبولاً للجميع.

يظل منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي إحدى أولويات السياسية الخارجية لروسيا. وما برحنا نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف اليوم هي إبرام معاهدة تحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويؤيد معظم المجتمع الدولي الأحكام الأساسية لمعاهدة من هذا القبيل، كما وردت في مشروع النص الذي قدمته روسيا والصين. لقد آن الأوان لأن نجري مناقشة جوهرية لتلك المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونحث على ضرورة استئناف عمل ذلك المحفل الدولي المهم في أقرب وقت ممكن.

من العناصر المهمة في جهودنا الرامية إلى منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي إرساء تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال نشاط الفضاء الخارجي. ومن المنتظر أن يبدأ فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بهذه التدابير عمله هذا العام. ونأمل أن يستفيد الخبراء من البحوث القائمة، وأن

يقدموا بنهاية العام المقبل إلى المجتمع الدولي وثيقة ختامية تساعد في إرساء قواعد السلوك للدول في الفضاء الخارجي.

ونرحب بالحصيلة الناجحة التي خرج بها المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية واعتماد وثيقته الختامية المواضيعية (BWC/CONF.VII/7)، التي تتضمن خطة عمل طموحة لفترة ما بين الدورات القادمة. ونعتزم أن نؤدي دوراً نشطاً في تنفيذ المقررات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي بهدف زيادة تعزيز اللوائح التي تحظر الأسلحة البيولوجية والسمية.

روسيا ملتزمة بتحديث نظام الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا تحديثاً شاملاً بدون شروط مسبقة أو تحفظات. ونعتقد أن أي اتفاقية قابلة للحياة بشأن الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا ينبغي أن تعكس المصالح المتوازنة لجميع الأطراف. وينبغي أن تستجيب لحقائق الواقع الراهن في القارة، وأن تمنع التفوق العسكري الساحق لأي طرف، وألا تقيد نشر الأسلحة أو المعدات العسكرية داخل الأراضي الوطنية، وأن تساعد في منع حدوث سباق تسلح، وأن تنشئ نظاماً للتفتيش يمثل الحد الأدنى من متطلبات التحقق الموثوق به من الامتثال للحدود القصوى الكمية المفروضة على الأسلحة.

يشاطر الاتحاد الروسي المجتمع الدولي شواغله، ويؤيد مواصلة توطيد جميع الجهود الدولية، الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، لمكافحة الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك السياق، نولي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعرض التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفه من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ونعتزم أن نؤدي دوراً نشطاً في عمله. ونأمل أن يسهم المؤتمر إسهاماً عملياً في حل المسألة الحادة والضاغطة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فيما يتعلق بمسائل الشفافية التي يثيرها هذا الأمر، فإننا نعتبر أن المهمة الأساسية للآليات ذات الصلة، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تتمثل في تتبع وتحديد مخزونات الأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار بهدف كفالة الاستقرار والأمن الدولي. ونقر بأهمية الجوانب التقنية لآليات الشفافية، مثل توسيع فئات الأسلحة وإضافة المزيد من التفاصيل إليها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الأولوية ينبغي أن تعطى لفوائدها السياسية باعتبارها من تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تشجع الحوار بين الدول، والإطلاع على مخاوفها إزاء مخزونات السلاح المزعزعة للاستقرار.

سيكون مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة، المقرر عقده في تموز/يوليه، أحد أهم الأحداث في برنامج عمل هذه السنة. ونحن نقترب منه في لحظة صعبة، تحتشد فيها طائفة واسعة من الآراء بشأن ما ينبغي أن تكون عليه الاتفاقية المستقبلية التي تتعامل مع تجارة الأسلحة التقليدية. ونعتقد أنه إذا أريد للمؤتمر أن يحقق نتائج إيجابية، فيتعين علينا أن نركز على العناصر الأساسية للخروج بوثيقة قابلة للحياة. في المقام الأول، يعني ذلك التوصل إلى اتفاق على أهدافها ومقاصدها والتصدي فيما بعد للجوانب الأخرى، لا سيما نطاقها ومعاييرها.

من جانبنا، نحن على اقتناع بأن الهدف الرئيسي ينبغي أن يتمثل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. فالتجارة غير المشروعة هي بالتحديد التي تمثل مشكلة عاجلة للمجتمع الدولي بكامله وسبباً لمعاناة إنسانية هائلة. ونعتقد أن مبادئ الشمول واتخاذ القرار على أساس التوافق لهما أهمية استثنائية في عملية وضع معاهدة لتجارة الأسلحة. ونود أن نرى عملنا الجماعي وهو يفضي إلى وثيقة قوية وفعالة تعالج مشاكل محددة وتقوم على أعلى المعايير الدولية.

إن المهمة الأساسية المطروحة أمام منتدانا هي المساعدة في حل مشاكلنا الأكثر إلحاحاً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. الوفد الروسي مستعد للتعاون بصورة بناءة مع جميع الدول الراغبة من أجل إيجاد حلول مقبولة لدى الجميع.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود بأن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. أنا واثق من أن دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٢، ستحقق، بفضل قيادتكم المحنكة وتوجيهكم، المهمة التي أوكلتها إليها الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لا أحد ينكر أن الهيئة قد واجهت أوقاتاً صعبة في السنوات القليلة الماضية. وبالرغم من عدم إحراز الهيئة أي تقدم منذ اعتماد موجهات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية عام ١٩٩٩، فإن مصر لا تزال تؤمن بأهمية الهيئة باعتبارها الجهاز المتخصص والتفاوضي في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح الذي يسمح بإجراء مداولات عميقة بشأن مسائل محددة في مجال نزع السلاح يمكن أن تؤدي إلى توصيات ملموسة تُقدم إلى الجمعية العامة. لكن لكي ينجح ذلك، نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى رؤية متفق عليها لأنشطة الهيئة في المستقبل. في غياب هذه الإرادة السياسية، ستظل الهيئة عرضة للخلاف بين الأعضاء بشأن السياسات والأولويات. ينعكس ذلك بصورة واضحة في حقيقة أن الهيئة لم تتمكن من الاتفاق على جدول أعمالها لدورة الثلاث سنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ترى مصر أنه يتعين على الهيئة بالتالي أن تتبع طريقاً وسطاً بين المخاوف المشتركة، من ناحية، والتطلعات المشتركة من ناحية أخرى. وبالرغم من أن الهيئة قد تعاملت مع موضوع مناهج عملها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، فإن تلك المناقشات لم تسفر عن تدابير كافية تمكنها من الوفاء رسمياً بمهمتها. لقد كان واضحاً في تلك المناقشات أن مشاكل الهيئة لا تتعلق بمناهج عملها، بل تأكد أن العقبة الرئيسية هي الجمود الذي يخيم على شتى محافل نزع السلاح بسبب افتقار بعض الدول الأعضاء إلى الإرادة السياسية اللازمة لإحراز أي تقدم في أمور نزع السلاح النووي.

والسؤال حقا هو كيف يمكن تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة التهديدات والتحديات في مجال نزع السلاح، لا سيما في سياق قضايا نزع السلاح النووي.

وحركة عدم الانحياز، التي ترأسها مصر حاليا، ترى أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل على رأس الأولويات. ولذلك، كانت مصر تتوقع أن يساعد نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح على تحقيق نتائج أكثر موضوعية. وهناك الكثير من الالتزامات الواردة في خطط العمل الأربع التي اعتمدها مؤتمر عام ٢٠١٠ التي ينبغي أن تُترجم إلى مزيد من الاتفاقات. وكان ينبغي أيضا أن تسفر هذه الالتزامات عن قدر أكبر من الإرادة السياسية للنهوض، على الصعيد العالمي، بجدول الأعمال الطموح لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار الوارد في خطط العمل الأربع.

وخطة العمل الرابعة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي تركز على تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، هي حالة أخرى قيد النظر. ونحن نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥

وحكومة فنلندا والميسر، السيد ياكو لايافا، والذين يعملون بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع دول المنطقة، من أجل نجاح المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وعليه، تؤكد مصر مجددا أن نص وروح خطط العمل الأربع التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يوفرا توجيها كافيا خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وهذا يتطلب أن تصدر الهيئة توصيات ملموسة بشأن التدابير الفعالة التي يتعين أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في خطط العمل لعام ٢٠١٠.

ولكي نقترب من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تتفادى دائما الغموض في تحديد بنود جدول أعمالها وأن تركز في مداولاتها على مسألة لا تدع مجالا لتفسيرات مختلفة، ألا وهي، اتخاذ تدابير فعالة لمتابعة ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن هناك التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعالج أيضا مسألة اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وللأسف، ما زلنا نشهد جهودا ترمي إلى إعطاء الأولوية لعدم الانتشار دون تحقيق تقدم مواز في نزع السلاح النووي. ونلاحظ أيضا ربط البعض بصورة وهمية ولا أساس لها بين تحقيق عدم الانتشار وتقييد الحق غير القابل للتصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وهذا يمثل تحديا لمبادئ معاهدة عدم الانتشار ولدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق النووي، وبالتالي ينبغي تجنبه في مداولاتنا.

وفي إطار القضية الرئيسية التي اقترحتها حركة عدم الانحياز والمتعلقة بتوصيات تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى عقد مداولات أكثر تركيزا على قضايا نزع السلاح النووي.

ومصر ترى أن الأسلحة التقليدية تحظى بأولوية كافية في جدول أعمال نزع السلاح لهذا العام. ولذلك، كنا نفضل التعامل مع الأسلحة التقليدية خلال دورات هيئة نزع السلاح المقرر عقدها في السنتين المقبلتين.

ويجب أن تركز أي مداولات بشأن الأسلحة التقليدية على أهمية، بل ومركزية، الهياكل القائمة في إطار الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تجري أي مناقشات حول هذه القضية وفقا للمبادئ ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حق الدول في تصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع المشروع عن النفس، وعدم السماح بتقويض هذا الحق في أي سياق.

ختاما، أود أن أؤكد لكم، سيدي، أن الوفد المصري يلتزم التزاما تاما بالاختتام الناجح لعمل الهيئة وبتحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بكم، سيدي، رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح لهذا العام. ووفد بلدي يقدر الطريقة الشفافة التي وجهتم بها مشاوراتنا التحضيرية غير الرسمية ومشاوراتنا حتى الآن.

هناك اهتمام كبير لدى الدول الأعضاء بدورة الهيئة لهذا العام. وهذا الاهتمام يأتي نتيجة وجود قلق حقيقي بين

الدول الأعضاء إزاء الحالة الراهنة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي الواقع، فإن اللجنة الأولى كرست جانبا كبيرا من اهتمامها في الخريف الماضي لمسألة كيفية تنشيط النُهُج المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. ومن ثم، فإن من المنطقي أنه ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تكرس وقتا لاستكشاف ومناقشة هذا الموضوع. وعلى الأقل، ينبغي أن نكون قادرين على التمعن في أداء الهيئة ذاتها.

ومن المؤسف أيضا إهدار وقت ثمين في سعينا إلى الاتفاق على جدول أعمال هذه الدورة. فهيئة نزع السلاح هي حقا منتدى تداولي وليست هيئة تفاوضية. وآخر شيء نحتاج لاستيراده إلى الهيئة هو الصعوبات الموجودة في أجزاء أخرى من الآلية. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفعل ما هو أفضل.

يؤكد البعض أن الجمود الحالي في نزع السلاح المتعدد الأطراف يرجع إلى غياب الإرادة السياسية. وقد يكون الأمر كذلك، ولكن ينبغي أن يزيد ذلك من حتمية الاستفادة الكاملة من الهيئة في التداول حول المسائل التي تختلف آراء الدول الأعضاء بشأنها والنظر في سبل تجاوز هذه الخلافات.

غير أن وفد بلدي تساوره الشكوك في فكرة أنه لا توجد إرادة سياسية ولا عزيمة للمضي قدما. فقبل عامين، اختتمت أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤتمرا استعراضيا ناجحا باعتماد خطة عمل تطلعية وقرار يتعلق بالشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذا التقدم وغيره من التقدم مثل ذلك الذي أُحرز في سياق المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فإن صبرنا ينفد بصورة متزايدة بشأن كيف يمكننا التخلص من أشد الأسلحة تدميرا وأكثرها لاإنسانية على الإطلاق. والدول الأعضاء متفقة على هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يتم فيه التخلص من الأسلحة النووية، ولذلك ينبغي لها الاستفادة من هيئة نزع السلاح في التداول حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

ويمكن لهيئة نزع السلاح أيضا القيام بدور مفيد في تحديد سبل تعزيز تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التقدم في مجال الأسلحة التقليدية. وفي الواقع، لقد شهدنا في مجال الأسلحة التقليدية إرادة سياسية وعزيمة على السواء عندما تفاوضت الدول الأعضاء واعتمدت تدابير حظر دولية ملزمة قانونا لمكافحة الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

والخبرة المكتسبة في مجال نزع السلاح لأغراض إنسانية تدل على أنه يمكن المضي قدما وإبرام معاهدات فعالة متعددة الأطراف. ومن ثم، فإن السؤال هو ما إذا كانت هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئتنا ستكون قادرة على ترجمة الإرادة السياسية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النهوض بأهداف نزع السلاح. والبديل هو الاستمرار في عملية جعل هاتين الهيئتين أكثر تهميشا. وتقاعسهما عن العمل لن يؤدي إلا إلى زيادة التصميم على النظر في سبل أخرى من أجل المضي قدما.

إننا في بداية دورة مدتها ثلاث سنوات. ووفد بلدي لا يتوقع أن نكون قادرين على الاتفاق في دورة هذا العام على توصيات محددة، ولكن دعونا نبدأ الحديث على الأقل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل النرويج على رسالته الإيجابية.

السيدة إلياس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أعبر عن مدى سعادة أستراليا بقيادتكم، سيدي، لهذه العملية. وقد قلت من قبل أننا واثقون جدا في قدراتكم، ولكن أريد أيضا أن أقول اليوم إننا نثني على عزمكم وصبركم، الذي يزداد ونحن نتكلم.

يبين ذلك أنك قطعا أفضل شخص للقيام بهذا العمل، سيدي الرئيس. إننا نقدر كثيرا الطريقة التي أدرتم بها الأعمال التحضيرية لهيئة نزع السلاح، وندعم نهجكم، بما في ذلك واقع أن بقاء الأمور على حالها ليس خيارا. لقد منحنا نهجكم خلال هذا الأسبوع حقا، الأمل في احتمال قدرتنا على تجاوز الجمود الذي أصاب أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

أود أيضا أن أرحب بالسيدة أنغيلا كين، بصفتها الممثلة السامية المعنية بشؤون نزع السلاح. وأشكرها على اهتمامها بالحضور هنا اليوم. إننا نتطلع للعمل بشكل وثيق معها خلال الأعوام القادمة.

لأستراليا التزام طويل الأمد بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويشكل السعي إلى تحقيق تلك الأهداف في محافل الأمم المتحدة أولوية قصوى بالنسبة لنا. لذلك، فنحن ملتزمون بالعمل مع الرئيس و الدول الأخرى من أجل الإسهام في تحقيق تلك الأهداف المشتركة في الهيئة.

لأستراليا تاريخ حافل لما نثق أنه كان مشاركة نشطة وعملية فيما يخص تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى العالمي، مع توفير القيادة كلما استطعنا ذلك، من خلال عرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الجمعية العامة، ومن خلال إنشاء لجنة كانبرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية، وفي الآونة الأخيرة، اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ومن خلال دعمنا النشط لتوسيع المعاهدة وتنفيذها، وبالطبع مؤخرا، من خلال دعمنا النشط لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. إن نهجنا كما قلت سابقا، عملي وواقعي، ونحن نركز على تحقيق تقدم حقيقي. إنني ألتزم بمواصلة ذلك النهج خلال دورة الهيئة الحالية.

إننا نعتبر أيضا هيئة نزع السلاح مهمة من حيث أنها تيسر التفكير غير الملزم بشأن أهدافنا المشتركة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والحد من الأسلحة التقليدية. إننا ندعم جدول أعمال يركز على هذين المجالين. وعلينا الانتقال من البنود التي لم تحظ بالنجاح إلى بنود أخرى، لكن علينا وضعها في أطر جديدة. على نحو مثالي، سيكون لمداولاتنا وينبغي أن يكون لها أثر إيجابي على إثراء التفكير وتوفيره للأعمال والمفاوضات في محافل التفاوض الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ولن ينعكس ذلك بشكل إيجابي علينا إذ لم نستطع فعل ذلك، لا سيما إذا لم نتمكن من الاتفاق على تعريف مجالات المناقشة.

يندرج نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ضمن أكثر مسائل تحديد الأسلحة العديدة إلحاحا، التي تواجهنا اليوم، لذلك فعلى الهيئة معالجتها. إننا ندعم مقترحات الرئيس فيما يخص جدول الأعمال في ذلك الصدد، وعلى وجه الخصوص الحل التوفيقي الذي اقترحه أمس. انتقلت المناقشات بوضوح إلى حوار غير رسمي. ودعوني أكون واضحا، وآمل في أنني لن أجعل الأمر يلتبس على أحد عندما أقول،من جانب أستراليا، إننا نرغب في التوصل إلى عالم بدون أسلحة نووية. و نرغب في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونرغب في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كما أننا نرغب حتى في تحقيق عالم خال من السلاح النووي. بالنسبة إلينا، فإن تلك الجمل تعني أساسا نفس المعنى وستحقق نفس الهدف المتمثل في انعدام وجود الأسلحة النووية. و من الواضح أن نزع السلاح وعدم الانتشار ه مكونان مهمان لهذا الهدف النهائي، ونتطلع لمعالجة كل منهما بشكل مركز خلال الدورة الحالية للهيئة.

قلت بالأمس إن التوقيت مهم لانعقاد الهيئة، حيث أنه يأتي قبل اجتماع اللجنة التحضيرية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في فيينا، لمؤتمرها الاستعراضي عام ٢٠١٥. ونتشرف بأن السيد بيتر وولكوت، سفير أستراليا المعني بنزع السلاح، سيترأس الدورة الأولى من

دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية. و نشكر على وجه الخصوص الوفود، لإبدائها نيتها الحسنة وعرضها لوجهات نظرها المهمة على السفير وولكوت، خلال المشاورات التي أجراها في الآونة الأخيرة هنا في نيويورك.

يتعين على جميع الدول الاعتزاز بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، لا سيما اعتماد الدول الأطراف لخطة العمل التي حظيت بتوافق الآراء، والتي تجاوزت الركائز الثلاث للمعاهدة، لتعالج الأمور البالغة الأهمية المرتبطة بالشرق الأوسط. وثمة فرصة ومسؤولية للحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تولد عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتقييم تنفيذه خلال انعقاد اللجنة التحضيرية. بالطبع، فإن تنفيذ خطة عمل المعاهدة ليس عمل حفنة من الدول فحسب. حيث ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة بذل ما بوسعها.

يمكن للهيئة أن تضطلع بدور رئيسي فيما يتعلق بتعزيز المناخ المناسب وتوضيح السياق وتشاطر النهج والأنشطة الخاصة بتنفيذ المعاهدة وخطة العمل لعام ٢٠١٠. ويمكن لمناقشاتنا هنا أيضا النظر في باقي التدابير التكميلية لعالم بدون أسلحة نووية. فلنلتزم بذلك، بغض النظر عن صياغة بند جدول الأعمال.

وأطلقت أستراليا، من جانبها، بالاشتراك مع ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وتهدف المبادرة لاتخاذ إجراءات عملية لدعم تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتتضمن مبادراتها العملية وضع مشروع استمارة نموذجية للإبلاغ فيما يخص نزع السلاح النووي، التي تشاطرناها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوصفها إسهاما في مناقشاتها بشأن تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في مجال نزع السلاح النووي.

وتتضمن الأولويات الأخرى للمبادرة، دعم الشروع في إجراء مفاوضات بشأن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الإنشطارية، بما في ذلك دعم مشروع قرار كندا في الجمعية العامة، وتوفير المساعدات للبلدان فيما يخص إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية و معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يشكل أولوية قائمة منذ فترة طويلة بالنسبة لأستراليا، ونهنئ إندونيسيا على تصديقها على المعاهدة. وتضرب القيادة الإندونيسية مثلا للثماني دول المتبقية المطلوب مصادقتها على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ.

بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشكل إبرام معاهدة يمكن التحقق منها دوليا، وتحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية، خطوة هامة على درب التوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك فقد خاب أملنا وانتابنا الإحباط على نحو بالغ جراء فشل مؤتمر نزع السلاح مؤخرا مرة أخرى في اعتماد برنامج عمل، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها دول بعينها لتحريك الأمور. ويحمل ذلك الفشل بالفعل، رسالة مفادها حاجة هيئة نزع السلاح للاستفادة من طبيعتها المرنة والتداولية والإسهام بشكل أو بآخر في تعافي آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ربما يكون بوسعنا حفز المؤتمر على العودة مجددا للعمل؟

إننا نتوقع أيضا بأن يتيح جدول أعمال هيئة نزع السلاح، إجراء مناقشات بشأن الدور الهام للتعاون الإقليمي فيما يخص دعم المفاوضات المتعددة الأطراف، وتنفيذ الالتزامات الدولية. ويتمثل مثال واحد في أن أستراليا ترأس حاليا شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ، التي هي شبكة غير رسمية لسلطات الضمانات النووية، والوزارات وباقي المنظمات المسؤولة عن

تنفيذ الضمانات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتمثل هدف الشبكة في تعزيز الضمانات وأفضل الممارسات. ونأمل في أن يوفر ذلك النوع من الإسهامات بعضا من التدابير المطلوبة لعالم خال من الأسلحة النووية.

ننتقل الآن إلى الأسلحة التقليدية، حيث نعلم جميعا بأن توفر الأسلحة التقليدية غير المشروعة يغذي العنف المسلح في العديد من بلدان العالم. ويحدث هذا العنف بشكل يومي. كما تكلمنا عن ذلك، يواجه المدنيون الموت والأخطار وانعدام الأمن، ويحرمون من العيش حياة أفضل لأنفسهم وأسرهم بسبب توفر الأسلحة التقليدية. وأعتقد أن الإحصاءات التي اقتبسها زميلي من السويد معبرة. ويتعين أن يكون دافعنا خفض عدد الوفيات التي أشار إليها في هذا المحفل.

بغية المساعدة على تصحيح الحالة، ترى أستراليا قيمة كبيرة لمناقشة هيئة نزع السلاح تدابير بناء ثقة، من شأنها أن تدعم التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتفاوض بشأن معاهدة تجارة أسلحة قوية ومتينة وملزمة قانونا.

وتلك مسائل تشكل أولوية رئيسية بالنسبة لأستراليا، ونحن نؤدي دورا نشطا فيما يخص بناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل والتفاوض بشأن معاهدة تجارة أسلحة فعالة. خلال شهر شباط/فبراير، استضافت أستراليا بالاشتراك مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ حلقة عمل من أجل مساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ، صدر عنها نص أساسي، ينص على موقف إقليمي موحد إزاء معاهدة تجارة الأسلحة، وسلوك نهج مشترك فيما يخص المؤتمر الاستعراضي الخاص ببرنامج العمل.

كما أيدت أستراليا حلقات العمل في منطقة البحر الكاريبي لدعم التحضيرات لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وستعقد حلقة العمل الثالثة في أيار/مايو. وأستراليا ترعى اجتماعا إقليميا للاتحاد الأفريقي، من ٢١ إلى ٢٢ أيار/مايو، في أديس أبابا، ينظمه الاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا و شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة. ونرى أن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة يتيح فرصة لا يمكن إهدارها. وينبغي أن نبذل كل ما بوسعنا لنكون مستعدين لاغتنام تلك الفرصة، حتى تحقق نوع معاهدة تجارة الأسلحة الذي نريده ونحتاج إليه. وندعو جميع الدول إلى كفالة مواصلة المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة بروح من الثقة وحسن النية. وأمام هذا المحفل، هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، فرصة لدعم هذا الزخم وفهم التدابير التكميلية لبناء الثقة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن أستراليا تتشاطر مع جميع الآخرين هنا الأهداف البسيطة لكنها مهمة وقيمة للغاية، المتمثلة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبناء مستقبل لمواطنينا ومجتمعاتنا في مأمن من إساءة استخدام الأسلحة التقليدية ومن انتشارها. ومن الواضح أن تحقيق تلك الأهداف أمر معقد وصعب، لكنه غير مستحيل. ما علينا إلا أن نتخذ إجراء.

وفيما يتعلق بهذا المحفل، فإن القضية لا تتعلق بالإرادة السياسة فحسب، بل أيضا بضرورة إضفاء طابع بناء على المسؤولية الفردية في هذه القاعة أيضا. فلنبدأ بإبداء بعض المرونة بشأن جدول الأعمال حتى يتسنى لنا جميعا الشروع في العمل بشأن التداول على العناصر المطلوبة لبلوغ أهدافنا المشتركة في مجال الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. ونشيد بما أبداه بعض الأفراد والوفود تحديدا من مرونة هنا للتوصل إلى حل على مدى اليومين الماضيين، غير أننا ندعو الآخرين إلى الحذو حذوهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر ممثلة أستراليا على عرضها أمام هذا المحفل، ولاسيما على ما تفضلت به من كلمات طيبة في حق الرئيس، وهو ما أشكرها عليه شخصيا. كما أشكرها على ثراء المفاهيم التي تضمنها عرضها. وفي الواقع، ما ينبغي أن نسعى إليه هو بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولا يهم الاسم الذي نطلقه عليه.

السيد بورنس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، مؤكدا لكم كامل دعم وفد المملكة المتحدة.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ولدينا سجل حافل فيما يتعلق الوفاء بالتزاماتنا بشأن نزع السلاح وواجباتنا الدولية والقانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمملكة المتحدة تلتزم بألا تبقي سوى على الحد الأدنى من الرادع النووي المقنع. لقد وقعنا وصادقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأوقفنا إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المواد المتفجرة الأخرى.

وقد شكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ معلما هاما في رؤيتنا للأجل الطويل من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لدينا الآن خارطة طريق لمساعدتنا على المضي قدما. ونحن نعمل مع شركائنا الدوليين للاستفادة من تلك الإنجازات وترجمة تلك الالتزامات إلى إجراء ملموس في السنوات القادمة.

وفي الاستعراض الاستراتيجي الدفاعي والأمني الذي أجريناه عام ٢٠١٠، أعلنا عدد من التدابير المهمة في مجال نزع السلاح. ومن بين هذه التدابير، أعلنا أن المملكة المتحدة ستخفض عدد الرؤوس الحربية المحمولة على غواصاتنا من ٤٨ رأسا حربيا كحد أقصى إلى ٤٠ رأسا حربيا، وستخفض العدد المطلوب من الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل من أقل من ١٦٠ رأسا حربيا إلى ما لا يزيد على ١٢٠ رأسا حربيا، وستخفض مخزوننا من الأسلحة النووية على نحو عام إلى ما لا يزيد على ١٨٠ بحلول منتصف العشرينيات من هذا القرن.

كما أعلنا عن ضمانات أمنية معززة جديدة بأن المملكة المتحدة لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وذلك يكمل الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها المملكة المتحدة بشأن نزع السلاح. فمثلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استضفنا مؤتمرا غير مسبوق للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بغية مناقشة تدابير بناء الثقة صوب نزع السلاح النووي. وعقد مؤتمر لمتابعة مؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بباريس في عام ٢٠١١. وسررنا لأن مؤتمر باريس أطلق عددا من المبادرات الجديدة لبناء الثقة ستتعاون بشأنها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بما في ذلك الفريق العامل المعني بتعريف الأسلحة والمصطلحات.

إن وزارة الدفاع والأسلحة الذرية في المملكة المتحدة تعمل مع النرويج منذ عام ٢٠٠٧ بشأن مشروع بحث تعاوني لدراسة بعض المسائل التقنية المتعلقة بالتحقق من تفكيك الرؤوس النووية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شاركت المملكة المتحدة مع النرويج في استضافة حلقة عمل دولية بشأن ذلك البحث الرائد في مجال نزع السلاح النووي، شارك فيها علماء وخبراء في السياسات العامة من مصر وألمانيا وبولندا والمكسيك وأستراليا وكازاخستان والسويد واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. وتشاطر العلماء البريطانيون والنرويجيون نتائج خمسة أعوام من مبادرة المملكة المتحدة/النرويج.- وهي مشروع بحث غير مسبوق بشأن كيفية التحقق من تفكيك السلاح النووي، والمرة الأولى التي

تعمل فيها بتلك الطريقة دول حائزة للأسلحة النووية مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي إطار متابعة مؤتمر باريس للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، استضافت المملكة المتحدة في ٤ نيسان/أبريل، أي اليوم، اجتماعا للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتشاطر نتائج مبادرة المملكة المتحدة/النرويج والدروس المستفادة منها.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن لتعزيز الشفافية وإيجاد الحلول التقنية والعسكرية والسياسية للتحديات العملية التي يطرحها نزع السلاح أهمية بالغة لإحراز التقدم صوب هدفنا النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي لمراقبة الانتشار وإحراز التقدم بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف، وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واتخاذ خطوات ملموسة صوب بناء عالم أكثر سلامة واستقرارا، يمكن فيه للبلدان الحائزة للأسلحة النووية التخلي عنها.

وفي ذلك السياق، لا يسعني سوى أن أتناول المأزق المتواصل الذي يعانيه مؤتمر نزع السلاح. والمملكة المتحدة تتشاطر مشاعر الإحباط المنتشرة على نطاق واسع إزاء جمود مؤتمر نزع السلاح. ونحن ملتزمون بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لفرض القيود على البلدان التي لا يزال لديها قانونا الحق في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ووضع حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتوافرة التي لم يتم التحقق منها. وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، أكدنا على ضرورة معالجة أي شاغل من شواغل الدول خلال المفاوضات الموضوعية. والمجتمع الدولي يتوقع إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي، وبأن قدرة مؤتمر نزع السلاح على إنجاز المفاوضات ستؤثر على صلاحيته في المستقبل.

إن فرض حظر ملزم قانونا على جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية سيكون لبنة رئيسية صوب هدفنا الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن بين الأولويات الرئيسية للمملكة المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تشجيع البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نعمل على بناء الزخم صوب البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بتوفير الخبرة التقنية للمملكة المتحدة بغية تعزيز نظام الرصد الدولي، والمساعدة الدبلوماسية لمساعدة البلدان على تبرير الحاجة إلى التصديق عليها، والدعم المالي لمساعدة الدول المهتمة على السعي إلى التصديق على المعاهدة.

وفيما يتعلق بموضوع عدم الانتشار، فإننا نعتقد أن حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة ومواد الدمار الشامل لا يزال تهديدا خطيرا. وللنظم والمبادرات الدولية في مجال عدم الانتشار دور هام في مكافحة ذلك التهديد. والمملكة المتحدة تؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهي تعمل، من خلال البرامج الوطنية والمبادرات الدولية، على تحقيق ذلك الهدف. والمملكة المتحدة عضو فعال في المبادرات المتعلقة بعدم الانتشار، بما فيها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمجموعة الثمانية وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

إن تحقيق عالمية الانضمام لبروتوكول إضافي أمر أساسي لنظام عدم الانتشار لأنه يوفر الحد الأدنى الضروري من الضمانات بأن التكنولوجيات النووية يتم استخدامها لأغراض سلمية.

إذا ما أردنا الاستفادة من النجاحات التي حققها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، نحتاج أيضا للعمل معا بشأن تعزيز المعاهدة، بما في ذلك مجال عدم الامتثال وضمان عدم الاحتفاظ بالفوائد التي يجنيها

الأعضاء، إذا ما اختار بلد من البلدان، كما هو حقه السيادي، الانسحاب.

تلتزم المملكة المتحدة، فيما يخص الأسلحة التقليدية، بضمان إبرام معاهدة متينة وفعالة وملزمة قانونا في عام ٢٠١٢، لتنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. إننا نهدف إلى إبرام معاهدة تغطي جميع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. ويتعين أن تتضمن معاهدة تجارة الأسلحة أحكاما قوية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ونرغب أن يكون أيضا للمعاهدة عضوية واسعة، والتغطية العالمية اللازمة لتكون فعالة حقا. إننا نعمل من أجل تحقيق هذين الهدفين. لقد دخلنا الآن الفترة الحاسمة لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، مع المؤتمر التفاوضي المقرر عقده في شهر تموز/يوليه. وتعمل المملكة المتحدة حاليا مع الشركاء الرئيسيين لضمان استخدام ما تبقى من الوقت بشكل فعال.

أود أن أشكر الرئيس على إتاحته الفرصة لمخاطبة هيئة نزع السلاح اليوم. وأتمنى له حظا طيبا في مساعيه خلال الأيام القادمة، والتعبير له مرة أخرى عن دعم وفد المملكة المتحدة.

السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تهنئتكم سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الموضوعية الهامة، لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويثق وفد بلدي بأنه تحت توجيهكم الحكيم وخبرتكم فيما يخص القيادة، ستحقق الهيئة نتائج ناجحة في أعمالها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة أنغيلا كين، على تعيينها مؤخرا ممثلة سامية لشؤون نزع السلاح.

إن فييت نام تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد بدأت الدورة الحالية في مرحلة هامة، تحتفل فيها الهيئة بذكراها السنوية الستين، وتبدأ فيها دورة جديدة من العمل مدتها ثلاث سنوات. لقد شهدنا خلال العام الماضي حدوث بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك الاختتام الأخير للمؤتمرين الاستعراضيين الخاصين باتفاقية الأسلحة البيولوجية، و اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستعقد المزيد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية المرتبطة بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار في عام ٢٠١٢، مثل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي سوف يجري عام ٢٠١٥، للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة و مؤتمر ٢٠١٢ الذي طال انتظاره، والمتعلق بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتظهر تلك التطورات الإيجابية التزاما عاما و توافر الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى جدول أعمال بشأن نزع السلاح.

دون إنكار تلك التطورات الإيجابية، علينا مواجهة واقع أن التحديات تظل هائلة وأبعد ما تكون عن الانتهاء. فلا يزال ثمة مخزون نووي قادر على القضاء على العالم بأسره مرات متعددة. وتشهد الحالة المرتبطة بعدم انتشار الأسلحة النووية، تطورات جديدة ومعقدة. ومن المؤسف عدم تمكن الهيئة خلال الدورات الموضوعية لدورتيها السابقتين، من تحقيق النتائج المتوخاة. ومن أجل كسر الجمود على نحو فعال، من الضروري إظهار الدول الأعضاء لحسن النية والمرونة، ومضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال، ودعم أهداف الهيئة المتعلقة بقضية نزع السلاح، خصوصا فيما يتعلق بالتخلص التام من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ونظرا لضيق الوقت، أود تسليط الضوء على عدد من المسائل. أولا، نتشاطر وجهة النظر القائلة إن الأسلحة النووية لا تزال تشكل أكثر التهديدات خطورةعلى السلم والأمن الدوليين اليوم، بالنظر إلى العواقب الكارثية الاستثنائية لتلك الأسلحة المروعة على البشرية. و الضمانة المطلقة الوحيدة ضد عدم نشوب حرب نووية هي التخلص الكلي من الأسلحة النووية.

في ذلك الصدد، فإننا نؤكد على الحاجة إلى الشروع في إجراء مفاوضات بشأن تلك المسائل دون المزيد من التأخير. ويتعين أن تقوم عملية التفاوض على المبادئ الأساسية المتفق عليها خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والهادفة إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في التخلص من خطر الحرب النووية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه.

ثانيا، تثمن فييت نام دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدعامة الأساسية لنظام عدم الانتشار على المستوى العالمي. و التنفيذ الكامل للمعاهدة على نحو متوازن سيحمي العالم من تدمير محتمل بفعل الأسلحة النووية. في ذلك الصدد، فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بتنفيذ ٦٤ إجراء عمليا واردا في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). و ندعو إلى تزامن الجهود الرامية إلى عدم الانتشار مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح.

ثالثا، تود فييت نام إعادة التأكيد على أهمية مؤتمر نزع السلاح. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن. ومن المهم الشروع في المفاوضات بشأن برنامج مقسم إلى مراحل، يهدف إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، فضلا عن حظر تطوير و إنتاج وحيازة واختبار وتخزين ونقل واستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وينص على تدميرها. وتولي فييت نام أهمية كبيرة للشروع الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

رابعا، يؤكد وفد بلدي أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن مسرورون بالإحاطة علما بالزيادة المطردة في عدد الدول الموقعة والمصدقة على المعاهدة. وبغية إتاحة الفرصة للمعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، دون المزيد من التأخير، فإننا مقتنعون أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بدور ريادي في مجال السلم والأمن العالميين. حيث سيمهد تصديقها الطريق لتحقيق ذلك الهدف، وزيادة تشجيع باقي البلدان على أن تحذو حذوها.

في هذه الأثناء، وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يتعين على جميع الدول الإبقاء على الوقف الاختياري لأي تفجير تجريبي للأسلحة النووية، أو أية تفجيرات نووية أخرى. وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل للحق المشروع لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، طبقا للمادة الرابعة من المعاهدة، ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لدى فييت نام سياسة ثابتة فيما يخص السعي الحثيث للسلام ودعم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، من أجل تحقيق نزع السلاح بشكل كامل وتام. إن فييت نام قد انضمت إلى جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف، التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وهي عضو نشط في العديد من هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح. ونحن أيضا في منطقة جنوب شرق آسيا بصدد العمل عن كثب مع باقي الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا و الشركاء

الآخرين، فيما يخص تنفيذ المعاهدة المعنية بجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلى جانب خطة عملها.

أؤكد لكم،سيدي الرئيس، أن فييت نام ستتعاون بالكامل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل أن تحقق الدورة الحالية للهيئة نتائج مرضية، وتسهم في صون السلم والأمن العالميين.

السيد بافو (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود البدء، سيدي الرئيس، بالانضمام إلى الوفود السابقة التي قدمت لكم التهاني على انتخابكم رئيسا لدورة الهيئة لعام ٢٠١٢. كما أود أيضا أن أؤكد لكم، سيدي، الدعم الكامل للوفد السويسري فيما يخص المهام التي تضطلعون بها.

(تكلم بالفرنسية)

تبدأ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة حلقة جديدة مدتها ثلاث سنوات في وقت تثير فيه آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة مخاوف جدية. ومع تزايد التحديات التي تواجه الأمن الدولي ونزع السلاح، تبدو المؤسسات التي تشكل هذه الآلية عاجزة بصورة متزايدة عن تحقيق ما نتوقعه منها. تترتب عن هذه الإخفاقات تداعيات كبيرة صارت محسوسة بالفعل. وإن لم نعثر على حل، فسوف تزداد تفاقماً لا محالة.

هناك أسباب كثيرة تكمن وراء الجمود الذي ساد آلية نزع السلاح لسنوات عديدة. ومن العوامل المهمة بالتأكيد حقيقة أن الإرادة السياسية لإحراز التقدم منعدمة في الغالب، وحين توجد فغالباً لا يُحسن استغلالها. بيد أن انعدام التقدم يعزي أيضاً بنفس القدر إلى أسباب ذات طابع مؤسسي. لم تعد منتديات نزع السلاح تبدو قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهها، لأن الكثير من المشاركين يعطون الأولوية للأمن الوطني، على حساب الاعتبارات العالمية.

مع ذلك فإن جهود تحسين نزع السلاح تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الأمن البشري، وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. لم تعد النُهُج التقييدية ملائمة، إذ لم يعد من الممكن اليوم الفصل بين المصالح الوطنية والأمن بالمعنى العالمي للكلمة. في هذه الحالة، نشعر أنه بات من الصعب على نحو متزايد الزعم بأنْ لا حاجة إلى إجراء استعراض معمق لآلية نزع السلاح برمتها أو لنهج جديد في هذا المجال. اليوم، أصبح الفعل ضرورياً.

تتمثل وظيفة هيئة نزع السلاح، بصفتها محفلاً متخصصاً وتداولياً في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، في وضع قواعد نزع السلاح بتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. تظهر التوصيات المقدمة في الماضي القيمة المضافة التي توفرها الهيئة. غير أن هذا الجهاز ظل عاجزاً عن اعتماد مثل هذه التوصيات بشأن المسائل الجوهرية على مدى أكثر من ١٢ عاما الآن. لقد أصبحت القيمة المضافة التي توفرها الهيئة لعملية نزع السلاح والحد من الأسلحة موضع تساؤل.

على ضوء هذه الحالة، نرى من الضروري أن تركز هيئة نزع السلاح اهتمامها ابتداءً من هذا العام على الأسلوب الذي تؤدي به عملها. بعبارة أخرى، ينبغي أن تُضمّن هذه المسألة في بنود جدول الأعمال. لقد دعت الجمعية العامة، في آخر دورة لها، الدولَ إلى أن تستكشف، في المنتديات الملائمة، وأن تنظر في خيارات وعناصر تنشيط آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة في إطار القرار ٦٦/٦٦، ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. وفي رأينا، فإن هيئة نزع السلاح مؤهلة تأهيلاً كاملاً لتكون منتدىً ملائماً.

في سياق هذه العملية، تقوم هيئة نزع السلاح بالنظر بعمق في سلسلة من المسائل. على وجه الخصوص، ينبغي أن تنظر في مسألة جدول أعمالها. ويرتبط الجمود في هيئة نزع

السلاح جزئياً بحقيقة أن هناك موضوعين يظهران على جدول أعمالها: يتعلق الأول بنزع السلاح النووي والآخر بنزع السلاح التقليدي. يخلق هذا الأمر حالة لا تساعد في إحراز التقدم، لأن انعدام التقدم في مجال واحد يؤدي إلى الجمود في مجالات أخرى. وهكذا، فإن الخيار المتمثل في اعتماد موضوع سنوي واحد لجدول أعمال الهيئة يستحق النظر فيه.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد تحديد إنْ كان من الملائم أن يركز جدول الأعمال على مواضيع محددة بدلاً من المسائل العامة مثل نزع السلاح النووي أو نزع السلاح التقليدي. وفي هذا الموضوع، نرى أن الوقت قد حان لأن تركز هيئة نزع السلاح عملها على مجال نزع السلاح النووي، أو ضمانات الأمن السلبية، أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو الأسلحة النووية غير الإستراتيجية. فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يمكن أن تركز الهيئة على آليات التحقق أو التدابير الإقليمية لبناء القدرات.

ينبغي أن تنظر هيئة نزع السلاح في إمكانية فتح مداولاتها لتبادل الآراء مع ممثلين من العالم الأكاديمي والمجتمع المدني. ومن شأن زيادة التفاعل مع جهات فاعلة من هذا القبيل أن تعطي قوة دفع جديدة لعمل هذه الهيئة وأن تمكنها من أن تضع في الحسبان جميع الشواغل المتعلقة بمسائل نزع السلاح.

ثمة بند آخر يستحق أن تنتبه إليه هيئة نزع السلاح يتعلق بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة يعكس تبادل الآراء في المواضيع ذات الطابع الجوهري. إن الجمود الذي ساد خلال السنوات الأخيرة قد جعل نقل هذه المعلومات مستحيلاً. ينبغي النظر في إمكانية أن يقدم الرئيس الحالي، أو الرئيسة الحالية، للهيئة باسمه، أو باسمها، تقريرا إلى الجمعية العامة يعكس المناقشات ومختلف الآراء المعبر عنها.

بالطبع، لا تشكل الأمور الكثيرة التي قمت بتعدادها للتو قائمةً شاملة بالمواضيع التي تستحق أن تنتبه إليها اللجنة في سياق استعراض إجراءات عملها. فهناك مواضيع أخرى يجب النظر فيها.

مع أن من الواضح أن على هيئة نزع السلاح أن تستعرض أساليب عملها، فإننا أيضاً على اقتناع بأن عليها أن تتصدى لمسألة آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة برمتها. فالهيئة بالفعل جهازٌ ملائم بصورة خاصة لأداء هذه المهمة، إذ إنها تجمع الدول الأعضاء بالمنظمة كافة.

بناء على ذلك، ينبغي لهيئة نزع السلاح ألا تنظر في قضيتها وحدها، بل أيضاً في قضايا الأجهزة الأخرى. يشكل مؤتمر نزع السلاح حجر الزاوية في آلية نزع السلاح. وحتى هذا اليوم، لا يزال المنتدى الوحيد الدائم المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. لهذا السبب، فإنه يمثل أداة ضرورية لمجتمع الدول بأسره، سواء أكانت أعضاء فيه أم لا. وهكذا فإن عجزه طوال ١٥ عاماً عن القيام بأي عمل جوهري يشكل مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في سياق هذه العملية العالمية، يمكن لهيئة نزع السلاح أيضاً أن تنظر في دور كل واحد من أجهزة آلية نزع السلاح، وفي تفاعلها والطريقة التي يمكن بها تحسينها. وأخيراً، في إطار هذه النهج، يمكن لهيئة نزع السلاح أن تقوم بفحص العمليات المطلوبة لإصلاح الآلية القائمة وسبل تهيئة الظروف التي تجعل هذه العملية ممكنة.

نحن نرحب بحقيقة أن المبادرات قد بدأت تظهر، بعد طول انتظار، بهدف معالجة مأزق آلية نزع السلاح. على ضوء الحالة الراهنة، تمثل العملية المتعددة المستويات أفضل طريقة للمضي إلى الأمام.

لقد كان الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إلى عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مَعلماً أول، أعقبته

مناقشة عامة في الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١١. كما أثيرت المسألة في سياق اللجنة الأولى خلال الدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين للجمعية العامة. وكما ذكرت سابقاً، فقد دعت الجمعية، في القرار ٦٦/٦٦، إلى استكشاف الخيارات المتعددة المتاحة لإصلاح آلية نزع السلاح.

ستكون الخطوة التالية تقييم تنفيذ ذلك القرار في الدورة المقبلة للجمعية العامة. سيأخذ ذلك التقييم في الحسبان مجريات ونتائج دورة عام ٢٠١٢ لهيئة نزع السلاح. سيمثل ذلك التقييم أساساً تستند إليه الجمعية العامة في اتخاذ القرارات المطلوبة.

لهذا السبب، تكتسب دورة عام ٢٠١٢ لهيئة نزع السلاح أهمية استثنائية. ولها دور مهم تضطلع به في إيجاد العلاج الناجع للشلل الذي أصاب آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة. ولا يسعنا ألا أن نشجعها على الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعرب عن بالغ امتناني للمقترحات التي جرى تقديمها، وسيتم إيلاؤها الاعتبار الواجب.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد الولايات المتحدة، أود أن أهنئ بيرو على انتخابها لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢. ومن دواعي سروري البالغ أن أعمل معكم مرة أخرى، يا سيدي. ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل للولايات المتحدة فيما تضطلعون بمسؤولياتكم الهامة. ونهنئ أيضا أعضاء مكتب الهيئة الآخرين على انتخابهم ونرحب ترحيبا حارا بالممثلة السامية الجديدة لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، ونعرب عن امتناننا لإسهامات الممثل السامي السابق، سيرجيو دوارتي.

كما نعلم جميعا، فإن هيئة نزع السلاح تجتمع عشية الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وأود أن أتطرق إلى بعض أنشطة وإنجازات والتزامات الولايات المتحدة في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

خلال فترة الـ ٤٢ عاما منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، أصبحت المعاهدة اتفاق عدم الانتشار ونزع السلاح الذي يحظى بأوسع نطاق من الامتثال في تاريخ العالم. وكما قال رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، فإن الصفقة الأساسية سليمة: البلدان التي تمتلك أسلحة نووية ستتحرك نحو نزع السلاح؛ والبلدان التي لا تملك أسلحة نووية لن تحصل عليها؛ ويمكن لجميع البلدان الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتوصلت الدول الأطراف، من خلال عملها معا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، إلى اتفاق على خطة عمل طموحة بشأن الركائز الثلاثة للمعاهدة جميعا. ومع بدء عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥، تتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع شركائها في المعاهدة لتعزيز وتنفيذ جميع جوانب المعاهدة والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

والاتفاقان المعقودان بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اللذان دخلا حيز النفاذ في العام الماضي هما بمثابة دليل جوهري على التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. واتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا سيؤدي إلى التخلص من كمية من البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة تكفي لصنع عدة آلاف من الأسلحة النووية. ونتوقع أن تمهد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الجاري تنفيذها على قدم

وساق، الطريق للسعي إلى إبرام اتفاق مستقبلي مع روسيا لإجراء تخفيضات واسعة في جميع فئات الأسلحة النووية – الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية وما تم نشره منها وما لم يتم نشره. وبينما ندرس الخطوات المقبلة، ستظل المشاورات الوثيقة مع روسيا، وكذلك مع حلفائنا، أمرا أساسيا.

يدعو الإجراء ٥ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة تخفيض الأسلحة النووية وتقليص دورها والحد من خطر الحرب النووية وتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة. واستنادا إلى مؤتمر استعراض المعاهدة والاتصالات التي جرت في مؤتمر لندن لعام ٢٠٠٩ ومؤتمر باريس لعام ٢٠١١، يواصل الأعضاء الخمسة الدائمون مناقشاتهم حول هذه القضايا وغيرها من قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك تقديم الأعضاء الخمسة الدائمين تقارير للأطراف الأخرى في المعاهدة حول نزع السلاح والمسائل ذات الصلة.

وهذه العملية مستمرة. واستضافت المملكة المتحدة اليوم اجتماعا لفريق عامل معني بالتحقق تابع للأعضاء الخمسة الدائمين، حسبما تم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس للخمسة الدائمين في العام الماضي. ويسر الولايات المتحدة أن تستضيف في هذا الصيف المؤتمر المقبل للأعضاء الخمسة الدائمين بشأن التحقق والشفافية وبناء الثقة في واشنطن العاصمة.

لا يزال إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة ضرورية تماما على طريق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وهي خطوة أيدها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا. وواقع الحال ببساطة هو: كلما طال تأخر أو، بمعنى أدق، رفض إبرام معاهدة يمكن التحقق منها بشكل فعال لوقف إنتاج المواد الانشطارية، طال أمد عدم إمكانية الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

لهذا السبب، نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يوافق على برنامج العمل التوفيقي مؤخرا والذي كان من شأنه النهوض بالجهود المبذولة من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية جنبا إلى جنب مع العمل الجاد بشأن غيرها من القضايا الهامة. ولقد شعرنا بخيبة الأمل لضياع هذه الفرصة، ولكننا نقدر الجهود الحثيثة التي بذلتها مصر والرؤساء الستة الآخرون لمؤتمر نزع السلاح للدفع قدما بهذه المسألة. ونحن نتشاور حاليا مع شركائنا الخمسة الدائمين وغيرهم حول الخطوات التالية الأكثر ملاءمة لإبرام هذه المعاهدة.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها عنصرا حاسما آخر في عملية نزع السلاح النووي. والحكومة الأمريكية تواصل عملها مع مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والرأي العام الأمريكي بشأن مزايا المعاهدة. وبينما نمضي قدما في جهودنا لتشجيع التصديق على المعاهدة، ندعو جميع الحكومات إلى أن تعلن أو تعيد تأكيد التزاماتها بعدم إجراء تجارب لتفجيرات نووية. ونشكر ونهنئ إندونيسيا وغانا وغواتيمالا وغينيا على التصديق مؤخرا على المعاهدة، ونطلب من جميع الدول المتبقية اللازم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ الانضمام إلينا في المضي قدما نحو التصديق عليها.

على مدى السنوات العديدة الماضية، نشطت الولايات المتحدة جهودها الرامية إلى دعم معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها جزءا هاما من الهيكل المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١١، أحالت الحكومة الأمريكية البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدتين اللتين تنشئان منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة للحصول على مشورته وموافقته على التصديق. وفي العام الماضي أيضا، حلت الدول الحائزة

للأسلحة النووية ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخلافات التي طال أمدها المتعلقة بصياغة بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وعند الانتهاء من بعض الخطوات الإجرائية، نأمل أن نتمكن من التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

بخصوص معاهدة سيميبالاتينسك، في آسيا الوسطى، فقد أجرينا مناقشات أولية مع كازاخستان ومع شركائنا من الأعضاء الخمسة الدائمين للنظر في سبل معالجة المسائل العالقة. وجنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها وكيل وزارة الخارجية الفنلندية ياكو لايافا، ميسر المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

في مسعى إلى تعزيز الاستقرار والسلامة والأمن في الفضاء على المدى الطويل، أعلنت الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام عن قرارها بالعمل رسميا مع الاتحاد الأوروبي والدول التي ترتاد الفضاء لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي والدفع بها قدما. ومشروع مدونة قواعد السلوك التي أعدها الاتحاد الأوروبي يشكل أساسا جيدا لإعداد مدونة دولية غير ملزمة قانونا لقواعد السلوك، والتي ستضع، في حال اعتمادها، مبادئ توجيهية للسلوك المسؤول للحد من مخاطر الأحداث التي ينجم عنها حطام وزيادة شفافية العمليات في الفضاء ولتجنب خطر حوادث الاصطدام.

كما نتطلع إلى اتخاذ إجراءات عملية في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، والذي من المقرر أن يبدأ أعماله في هذا الصيف.

بينما نعمل على وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن جدول أعمال الهيئة للدورة الموضوعية ٢٠١٢-٢٠١٤، أود أن أعرب عن ثقتي في قدرتكم على تشجيع التوصل إلى حل وسط يراعي آراء جميع الوفود. وبمجرد الاتفاق على جدول أعمالنا، تتطلع الولايات المتحدة إلى معالجة القضايا المعروضة على الهيئة في السنوات المقبلة وستقوم بدورها لتيسير التوصل إلى نتيجة ايجابية.

سيكون هذا البيان متاحا على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على ثقته في قدرتنا على إيجاد حل.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم نيجيريا إلى الوفود التي تكلمت في وقت سابق في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢. ووفد بلدي على ثقة بأن رافد خبرتكم الثرية سيساعدنا في جهودنا الرامية إلى الانخراط في مداولات إيجابية وبناءة حول نزع السلاح وعدم الانتشار.

سيكون عزمك ومعارفك الواسعة مفيدة لنا. إننا نهنئ أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة، متى جرى انتخابهم. ونؤكد لهم دعم نيجيريا وانخراطها الكامل في المداولات.

كما أننا نهنئ أيضا السيدة أنغيلا كين، على تعيينها مؤخرا ممثلة سامية للأمم المتحدة معنية بشؤون نزع السلاح، ونشيد بالاستعراض المتعمق التفكير والمتبصر للمسائل في بيانها الاستهلالي، وخصوصا وأنها ترتبط بالحاجة إلى المضي قدما بالمداولات الخاصة بنزع السلاح على المستوى العالمي.

إن نيجيريا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، فضلا عن بيان المجموعة الأفريقية الذي

ألقاه ممثل نيجيريا. بعد قول ذلك، يوفد وفد بلدي تسليط الضوء على المسائل التالية بصفته الوطنية.

إن نيجريا تود التأكيد على الدور الهام لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها هيئة فرعية للجمعية العامة، وبوصفها أيضا الهيئة المتخصصة التداولية الوحيدة، في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. في ذلك السياق، تشيد نيجيريا بجهود الرئيس المتعلقة بتوفير برنامج زاخر لمداولاتنا خلال دورة الهيئة عام ٢٠١٢، بما في ذلك النظر بعناية في جدول الأعمال المناسب للدورة الجديدة. إثباتا لذلك، تؤكد رسالة الرئيس المؤرخة ٧ آذار/مارس على الحاجة إلى الانخراط بشأن جدول الأعمال والمسائل الأساسية لهذه الدورة ودورة الثلاث سنوات. وتشير الرسالة أيضا إلى الحاجة إلى إعطاء الهيئة فترة للعمل للوفاء بولايتها. إن وفد بلدي يشير أيضا إلى الاقتراحات المفيدة الواردة في الرسالة، بشأن التدابير اللازمة لكسر الجمود في عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ويرحب بتعليقات ومقترحات المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء، البناءة بشأن ذلك الموضوع.

إن نيجريا تود التأكيد مجددا على رسالة الأمين العام المتعلقة بضرورة تركيز الهيئة مداولاتها على إيجاد أرضية مشتركة من أجل التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة، التي تتراوح بين إزالة أسلحة الدمار الشامل الأكثر فتكا، وتخفيض الأسلحة التقليدية وإزالتها. إننا نرى بأن العقبة الرئيسية هي تلك التي تمنع التقدم بشأن المضي قدما وتحافظ على الوضع الراهن للجمود والطريق المسدود لمداولات نزع السلاح النووي. ويمتد ذلك أيضا ليشمل المسألة المتعلقة بعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه، بما في ذلك التجارة غير المنظمة للأسلحة التقليدية، فضلا عن الحصول بدون قيود على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها. إننا ندعو إلى الانخراط البناء للوفود في المداولات، ونأمل في توسيعه بحسن نية.

ونرحب أيضا بالدعوة إلى استمرار إجراء المداولات على أساس مبادئ الهيئة، خصوصا خلال السنوات السابقة لعام ١٩٩٩، والتعلم من الوقت المهدر بفعل عجزنا عن الاتفاق على أكثر العناصر أهمية فيما يخص تدابير نزع السلاح. بالنظر إلى ذلك، يدعو وفد بلدي إلى تجديد الجهود من أجل معالجة المسألتين التوأمتين المتمثلتين في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتلتزم نيجيريا بوضوح بالامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة، المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويظل التزامنا ثابتا. وبوصفنا البلد الثاني الذي وقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨، ولأننا صوتنا داعمين لتمديدها لأجل غير مسمى عام ١٩٩٥، فإننا نعتقد بأن العالم يمكنه بشكل حقيقي معالجة خطر الأسلحة النووية، وتحقيق الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال هذا التصميم. في ذلك الصدد، فإننا نرغب في التأكيد من جديد على أهمية تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة وقابلية التحقق، فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح النووي.

يؤكد وفد بلدي على حاجة أفريقيا لأن تظل منطقة خالية من السلاح النووي. وندعم أهداف معاهدة بليندابا، و نشيد بدخولها حيز النفاذ. لذلك نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول المتبقية، التي قدمت تحفظات وخصوصا الدول الحائزة على الأسلحة النووية التي لم تصدق بعد البرتوكولات، مرة أخرى على القيام بذلك. وتدعم نيجيريا أيضا الدعوة إلى إعطاء جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، كالتزام حد أدنى من جانبها، ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا جدال في أن عمل الهيئة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة كان مهما. ويدعم وفد بلدي بالكامل وجهات نظر الرئيس بشأن فائدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. ونتفق بأن للهيئة دور حيوي يتعين عليها الاضطلاع به فيما يخص فعاليتها، خصوصا في مجال نزع السلاح النووي. إننا ندعم موقف مجموعة الدول الأفريقية بشأن الدعوة إلى إبداء المزيد من المرونة، دون تجاوز أية مصالح وطنية للدولة.

يؤكد وفد بلدي أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويدعو الدول الذي يعتبر تصديقها عليها أساسيا لدخولها حيز النفاذ، أن تقوم بذلك دون المزيد من التأخير. ونحن على قناعة بأن هذا الحظر الشامل لجميع أشكال تفجيرات التجارب النووية، سوف يسهم إلى حد كبير في تحقيق نزع السلاح النووي.

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئاستكم ومبادرتكم اللتين اتسمتا بالشفافية، سيدي الرئيس، لا سيما فيما يخص نهجكم المتزن خلال مداولات الهيئة. ولا شك أن الهيئة قد أسهمت في تعزيز نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. في ذلك الصدد، يود وفد بلدي التأكيد على الحاجة إلى تعزيز المناقشات، في إطار الهيئة، من خلال توفير التوازن بين مسألتي الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

إن نيجيريا تحيط علما بالجهود الرامية إلى معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، فضلا عن التجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية، خلال العام. وتشيد نيجيريا بالدول الأعضاء على التزامها ومشاركتها وانخراطها في أعمال اجتماع اللجنة التحضيرية الرابع لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، الذي عقد في شهر شباط/فبراير، وفي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٢. إننا نعتبر إدراج الأسلحة التقليدية في جدول أعمال الهيئة خلال هذا العام، معبرا عن جهدنا الجماعي الرامي إلى توطيد التدابير القائمة لتخليص عالمنا من خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه.

إن نيجيريا ترغب في إلقاء الضوء على جهود مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، فيما يخص إسهامها في نزع السلاح ومواجهة التحديات المستقبلية. ويحيط وفد بلدي علما بالإسهام الثمين لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، خصوصا توفير المركز لبناء القدرات والمساعدات التقنية للعديد من الدول في القارة. لذلك نود التأكيد على الحاجة إلى تعزيز هذه المراكز الإقليمية لنزع السلاح، حتى تضطلع بولاياتها بالكامل.

أخيرا، يدعو وفد بلدي إلى إجراء حوار مستمر وحقيقي، عندما نشرع في مناقشات بشأن المسائل الرئيسية، ونتطلع لإجراء مناقشات مثمرة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن للجميع.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أنضم إلى المتكلمين السابقينلتهنئتكم على انتخابكم رئيسا، سيدي، وباقي أعضاء المكتب على انتخابهم. ووفد بلدي يثق تماما في أن رئاستكم المقتدرة و مثابرتكم الدؤوبة سوف توجه مداولات الهيئة صوب تحقيق اختتام ناجح لأعمالها.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومنذ إنشاء الهيئة في عام ١٩٧٨ بواسطة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، نجحت في تقديم نتائج ملموسة عديدة عن طريق صياغة مبادئ

ومبادئ توجيهية وتوصيات بتوافق الآراء بشأن مجموعة من المسائل.

بيد أننا يجب ألا نتناسى حقيقة أن مداولاتنا في هيئة نزع السلاح طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية لم تتبلور لتعطي أي نتائج ملموسة. يجب أن نبذل جهوداً مدروسة لنجعل من الهيئة بحق جهازاً تداولياً يسعى لتحقيق النتائج. وبصفة الهيئة جهازاً تابعاً للجمعية العامة، فلا بد لها أن تكون فعالة لكي تسهم في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، في ظل التقليل إلى أدنى درجة ممكنة من تحويل الموارد البشرية والاقتصادية إلى التسلح، على النحو الذي توخته المادة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

كشف تقرير صدر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن هناك زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في الحجم العالمي لعمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية على الصعيد الدولي، في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، مقارنة بالفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. قد يكون من الحقائق غير المفرحة والمحيرة للكثيرين من بيننا أن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع ارتفاعاً كبيراً، بالرغم من الأزمة المالية التي تؤثر بلا رحمة على العالم بأسره، في حين لا يزال تمويل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعاني من عجز فاضح في التمويل. ومن الحقائق المعروفة أن نسبة مئوية صغيرة من الإنفاق العسكري العالمي تكفي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مفهوم الأمن يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويتجاوز بكثير التصور التقليدي للأمن العسكري. ينبغي استخدام مواردنا الشحيحة وإمكاناتنا الهائلة في مجال الابتكارات غير المحدودة في معالجة مشاكل الجوع والفقر والمرض والتردي البيئي على الصعيد العالمي.

بعد مرور أربعة عقود على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال الواجب الذي تنص عليه المادة السادسة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل في ظل المراقبة الدولية الصارمة والفعالة في وقت قريب، لا يزال بعيد المنال، و لم يتحقق. ونحن مقتنعون بأن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون في الصدارة وأن تتخذ خطوات شجاعة باتجاه تحقيق ذلك الهدف. ونؤكد أيضاً على التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ وتضم جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

على ضوء الدور الأساسي الذي تؤديه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، من المهم أن تحظى بالانضمام العالمي، بدءاً بتصديق جميع دول المرفق ٢ عليها.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد عزز من عدم الانتشار في شتى مناطق العالم. في ذلك السياق، فإن توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتصديقها على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من الأمور الأساسية لإكساب هذه الجهود معنىً حقيقياً.

ويتفاءل وفد بلدي أن يجري المؤتمر الاستعراضي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مداولات شاملة تتعلق بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. وبوصف نيبال البلد المستضيف لمركز الأمم المتحدة لأبحاث السلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تولي أهمية كبيرة لاستخدام النهج المتعدد الأطراف في التعامل مع نزع السلاح وعدم الانتشار. فهذا النهج يعزز المسؤولية الجماعية المشتركة بين الدول الأعضاء عن العمل العالمي المشترك وملكيته. ونشدد على أهمية تعزيز مراكز الأمم المتحدة الإقليمية بهدف جعلها محفلاً فعالاً لإجراء المداولات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في المناطق المعنية.

وفي الختام، يجدد وفد بلدي موقفه القوي والثابت والقائم على المبدأ من نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وفي إطار زمني محدد. لم يكن من رأي نيبال أبداً أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يضمن أمن الدول. فإذا كان السلام والأمن والازدهار من أهدافنا المشتركة، فيجب علينا أن نلزم أنفسنا بتعهد هذه الأهداف المشتركة من خلال بناء التوافق. يجب أن نضطلع بالمسؤولية عن جعل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة محفلاً حقيقياً للتوصل إلى توافق بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم إليكم وفد بلدي بالتهنئة على انتخابكم، سيدي، رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وبفضل خبرتكم الواسعة، نثق في أنكم ستقودون الهيئة إلى تحقيق النتائج المثلى. ونؤكد لكم دعما وتعاوننا. يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

نحن في بداية حلقة جديدة مدتها ثلاث سنوات من المفاوضات في خضم تحديات عديدة تواجه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن محافله التداولية والتفاوضية. فالاختلافات في التصور لا تزال قائمة فيما يتعلق بالطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

يبدو أن ما تواتر مؤخراً من أخبار عن اتجاهات إيجابية على صعيد البيئة الدولية قد بدأ ينحسر أمام عبارات الندب والسخرية. إن أي تقييم موضوعي لتلك الوتائر المتعاقبة من الأمل والقنوط سوف يظهر أن البيئة الدولية المؤاتية حقاً في ميدان نزع السلاح تنبع من الفعل، وليس من الكلام، ومن خلال الجهود المخلصة، وليس من خلال الانتهازية.

في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، يبدو المسار سلبياً، كما تشهد على ذلك، ضمن جملة عوامل، التطورات التالية: اعتناق العقائد القائمة على استخدام السلاح النووي، فضلاً عن امتناع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن شجب الأسلحة النووية؛ وتحديث الأسلحة النووية؛ ومعارضة الشروع في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وينعكس الاتجاه السلبي أيضاً في تطورات مثل انتهاك واجبات عدم الانتشار الدولية من قبل دول كبرى، واستمرار الدول الكبرى في ممارسة الانتقائية والتمييز والمعايير المزدوجة في مجال عدم الانتشار لاعتبارات تجارية وإستراتيجية. كما ظهر ذلك أيضاً في تفاقم عدم أوجه التناظر بين الدول الكبرى والدول الأصغر من خلال تطوير أنظمة القذائف التسيارية على المستويات التكتيكية والميدانية، والإستراتيجية قريباً ؛ واطراد عسكرة الفضاء الخارجي، ويأخذ ذلك غالباً شكل التنمية السلمية، بالإضافة إلى إدماج تكنولوجيات الفضاء في العقائد الإستراتيجية؛ وقيام الدول الكبرى ببناء قوات تقليدية؛ وإحجام الدول الحائزة لأسلحة نووية عن تقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

في العام الماضيين، جرى نقاش مستفيض بشأن الحاجة إلى تنشيط الآلية الدولية لنزع السلاح. ويقدح البعض في أداء هذه الهيئة ومؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا أن أسباب المأزق في هذين الجهازين واضحة وضوح الشمس. فهي تشمل أولاً تقاعس بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في المسألة الأكثر أهمية ألا وهي نزع السلاح، والصمت الواضح الذي يلتزمه شركاؤها إزاء هذا العناد، فضلاً عن السعي الانتقائي إلى عدم الانتشار واستخدامه كبديل لنزع السلاح. لذلك فإن من الواضح أن أسباب عدم إحراز تقدم تعود جذورها إلى استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الدول وإلى ازدواجية المعايير.

لقد تمكنت هيئة نزع السلاح من إعداد الكثير من التوصيات بنجاح، من بينها توصيات تتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمبادىء التوجيهية للنقل الدولي للأسلحة.

لقد تم الاتفاق على هذه التوصيات في إطار النظام الداخلي نفسه وأساليب العمل القائمة نفسها. فلا شيء معيب بصورة متأصلة في هذه الأدوات. بيد أن الهيئة، مثلها مثل مؤتمر نزع السلاح، لا تعمل في فراغ. فانخراط الهيئة في العمل أو عدمه يعكس الحقائق السائدة، التي تتسم بالخلاف على الأولويات والانتهاكات المتصورة أو الحقيقية في الماضي.

أي حل للمأزق الراهن في الآلية الدولية لنزع السلاح ينبغي أن يكون شاملاً وقابلاً للتطبيق على جميع جوانب تلك الآلية، وليس فقط على المسائل التي تحظى بالأولوية لدى بعض الوفود. كما ينبغي أن يعالج الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حالة الجمود. وتؤمن باكستان إيماناً قوياً بضرورة المحافظة على هذه الآلية، التي تبلورت من خلال التوافق. ومن شأن أي محاولة لتجاوز الآلية أن تقوض التوافق والشرعية. ولن نكون أبداً طرفاً في جهود من هذا القبيل.

أسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن المزاعم التي ترددت بشأن ما أُطلِق عليه مأزق مؤتمر نزع السلاح إزاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

يجب ألا ندع مجالاً للخطأ. لم ينشأ المأزق عام ٢٠٠٩. فقد أخفقت هيئة نزع السلاح في الوصول إلى توافق في الآراء في مفاوضات معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وعلى مدى عقد من الزمن، لم تسمح الدول الكبرى بالنظر في المعاهدة ولا في أي بند من البنود الرئيسية لهيئة نزع السلاح. أما الآن، بعد أن توفرت مخزونات كافية، فإن المعاهدة باتت غير مكلفة بالنسبة لبعض الدول الكبرى، وهكذا صارت تعويذة في جميع الأفواه باعتبارها الخطوة التالية المنطقية وموضوعاً ناضجاً للمفاوضات. إذا كان الزمن عاملا للحكم بنضج المواضيع أو أهميتها، فإن مسألتي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ظلتا في حالة جمود طوال أكثر من عقدين من الزمن.

ومن المؤكد أن هيئة نزع السلاح لم تُنشأ فقط للتفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، إذْ إنّ هناك عدداً من المسائل بنفس القدر من الأهمية، إن لم تكن أهم، على جدول أعمالها. علاوة على ذلك، إذا لم يتحقق التوافق في الآراء على مسألة واحدة بسبب الشواغل الأمنية للدول، فثمة مسائل أخرى يمكن وينبغي تناولها.

نرى أنه ينبغي أن تعالج أي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بوضوح وبصورة شاملة مسألة عدم التماثل في مخزونات المواد الانشطارية القائمة. بدون ذلك التماثل، لا يمكن للمعاهدة أن تسهم في نزع السلاح النووي، وكفالة قدر متساو من الأمن لجميع الدول. ما فتئت باكستان تؤكد على أهمية واحد من المبادئ الرئيسية لمفاوضات نزع السلاح، كما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، التي تنص على أنه ”ينبغي اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة، أو مجموعة من الدول، في أي مرحلة على امتيازات دون سواها.“ (القرار دإ-١٠/٢).

باكستان، جنباً إلى جنب مع ١٢٠ عضوا بحركة عدم الانحياز، على استعداد لدعم بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، باعتباره من الموضوعات ذات الأولوية لدى الحركة على مدى عقود. كما نؤيد التفاوض على صك قانوني بشأن ضمانات الأمن السلبية، التي ظلت على جدول أعمال هيئة نزع السلاح لسنوات عديدة، ولا تمس بأمن أي دولة من الدول. هناك أيضاً حاجة ماسة إلى الشروع في وضع معاهدة تهدف إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. تلك الخطوات ضرورية لكفالة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، الذي يعتمد عليه المجتمع الدولي اعتماداً شديداً للتنمية الاقتصادية والعلمية. ونتطلع قدماً لبدء مداولات الهيئة بشأن هذه المواضيع المهمة.

نظراً للمشاكل القائمة التي تخيم على الأمن الدولي، والحاجة إلى التغلب على الجمود المهيمن على الآلية الدولية لنزع السلاح، فإن الهيئة تستطيع، وينبغي لها، أن تتداول، في آن معاً، بشأن أعراض وأسباب الجمود القائم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ينبغي أن تسعى الهيئة إلى تقريب الاختلافات في المنظور والطرائق وبلورة توصيات متفق عليها. في ذلك الصدد، تؤيد باكستان تأييداً كاملاً الدعوة التي وجهتها بلدان حركة عدم الانحياز إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، كوسيلة لتنشيط التوافق على بلوغ الأهداف المتفق عليها لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بطريقة متوازنة وغير تمييزية، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

السيد لآ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بأن أبدأ بالتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، وإلى البلدان الأخرى، على انتخابكم للرئاسة وللمكتب. وتحدوني الثقة الكاملة في أن تحقق هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، تحت قيادتكم المحنكة، حصيلة مثمرة. أسمحوا لي أيضاً أن أزجي التهنئة الحارة إلى السيدة أنجيلا كين على تعيينها لتكون الممثلة السامية الجديدة لشؤون نزع السلاح.

يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييداً كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، مع التركيز على نزع السلاح النووي بوصفه الأولوية القصوى. يظل نزع السلاح النووي، الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسلام والأمن في العالم وببقاء الجنس البشري نفسه، واحدة من المسائل الأكثر إلحاحاً.

لقد باتت الأسلحة النووية، التي تنتمي إلى الفئة الأكثر تدميراً من جميع الأسلحة التي صنعها الإنسان حتى الآن، على عتبة التهديد بإفناء الجنس البشري بأسره. فمن الحقائق التي لا مراء فيها أن تحديث الأسلحة النووية، تحت لافتة ما يسمى عالم خال من الأسلحة النووية، يمضي قدماً صوب إمكانية استخدامها في ساحات المعارك عند نشوب حرب حقيقية. من الحقائق التي لا مراء فيها أيضاً أن تطوير نظام الدفاع بالقذائف يمضي باطراد في عملية توسّع ممرحلة.

إن تطوير منظومات دفاعية مضادة للقذائف، الذي ينتهك انتهاكاً كاملاً الإطار الثنائي الملزم قانوناً لعام ٢٠٠٢، يقوض ميزان القوة بين الدول النووية، ممهداً بذلك الطريق تدريجياً لإمكانية استخدام الأسلحة النووية بصورة استباقية أو المبادأة بها. إن تطور هذه الحالة الحرجة يدل في حد ذاته على أن الخطر يزداد يوماً بعد يوم، بحيث بات من الممكن، باستخدام القوة أو الابتزاز النووي، وضع سياسة الهيمنة قيد التنفيذ الفعلي بإجراءات أكثر عملية.

بما إن نزع السلاح النووي من المسائل المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالسلام والأمن في العالم وبقاء الجنس البشري، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتقد اعتقاداً راسخاً أن هيئة نزع السلاح ينبغي أن تركز بصورة طبيعية على مناقشة وصياغة توصيات واقعية وبناءة في ذلك الصدد. على بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، المنخرطة في تحديث أسلحتها النووية وتطوير نظامها للدفاع بالقذائف متنكرةً بذلك لرغبة البشرية في نزع السلاح النووي، أن تتوقف عن إهدار الوقت بالدعوة إلى المناقشة بشأن نزع السلاح النووي. ثمة إدراك واضح فحواه أن سلوكهم المغامر لن يؤدي إلا إلى سباق تسلح نووي وحرب باردة، سيكونون هم أنفسهم ضحاياها السياسيين والاقتصاديين إلى حد كبير.

إنْ اتخذت خطوات عملية من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار ملزم قانوناً، كما تأمل البشرية، فسوف يكون لذلك تأثير إيجابي جداً على نزع السلاح النووي

المحتمل في شبه الجزيرة الكورية. اليوم، يُنظر إلى شبه الجزيرة باعتبارها الجزء من العالم الأكثر عرضة لخطر الحرب النووية.

فور إعلان الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير عن إستراتيجيتها الدفاعية الجديدة، التي حولت محور تركيزها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي، بدأت في دفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق بصورة متزايدة في كوريا الجنوبية وما جاورها. إن التدريبات العسكرية المشتركة المسماة ''التصميم الرئيسي/فرخ النسر''، التي أجرتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بحشد أكثر من ٢٠٠ ألف جندي، لم تكن إلا استعراضاً للقوة وإظهاراً للنفوذ من حيث عديد القوات المشاركة فيها ونطاق التدريبات وطابعها. وكانت تهدف إلى توجيه ضربات استباقية والمحافظة على الموقع المهيمن في المنطقة باحتواء البلدان لمجاورة.

ما لفت النظر بصورة خاصة كان توقيت التدريبات، التي بدأت بالتزامن مع افتتاح المحادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ودفع الحالة إلى حافة الحرب بحشد القوات المحتلة التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وبتعزيز قواتها بقوات من البر الرئيسي ومن قواعدها العسكرية في المنطقة، فضلاً عن استخدام أكثر الوسائل تطوراً في توجيه الضربات.

منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي، نشرت الولايات المتحدة أكثر من ١ ٠٠٠ سلاح نووي في كوريا الجنوبية في موقع متقدم. علاوة على ذلك، ظلت الولايات المتحدة، تحت ذريعة ما يسمى بالتدريبات الروتينية، تجري تدريبات عسكرية سنوياً على مدى أكثر من أربعة عقود، وعززت من القدرة الحركية لقواتها وزادت جميع الأنواع المختلفة من أسلحة الدمار الشامل، مثل حاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية، والغواصات النووية، في كوريا الجنوبية.

ومن خلال هذه العملية، أصبحت قوات الولايات المتحدة على دراية بجغرافيا شبه الجزيرة الكورية وهي على أتم الاستعداد بالفعل للدخول في حرب نووية في أي وقت.

والواقع غني عن البيان. فالولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لزعزعة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وكلما زادت وتيرة تحركات الولايات المتحدة، أصبح خطر نشوب حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية أقرب، مما يُضطر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة لزيادة قدرتها على الردع بدرجة أكبر.

وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا، في سياق إعلان سياستها الجديدة لعام ٢٠١٢، موقفها المبدئي القائم على أنه ينبغي للولايات المتحدة سحب قواتها من كوريا الجنوبية لأنها تمثل عقبة رئيسية أمام كفالة السلام في شبه الجزيرة. ووجود قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية ليس له أي دور سوى فرض التقسيم المستمر لدولة واحدة؛ وهو يؤدي فحسب إلى تفاقم المواجهة بين الشمال والجنوب ويزيد من خطر نشوب حرب، فيما لا تظهر أي علامة على تعزيزه لعملية المصالحة والتعاون وإعادة التوحيد. وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة ساءت العلاقات بين الشمال والجنوب إلى أدنى مستوياتها منذ تقسيم البلد. ويُنظر إلى المناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية في هذا الوقت الحرج باعتبارها تشجيعا لكوريا الجنوبية على اتخاذ موقف يتسم بالمواجهة بقدر أكبر حيال الشمال.

لقد كان إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية هدف رئيسنا الراحل والقائد العظيم كيم ايل سونغ طوال حياته. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها بأنه يمكن تحقيق السلام والأمن بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية عبر الحوار والتفاوض. وقد

برهنا على اتساقنا وإخلاصنا في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في جولات المحادثات الثلاث التي بدأت في عام ٢٠١١ واستمرت حتى شباط/فبراير الجاري. وفي تلك المحادثات، عقد البلدان، وهما الطرفان الرئيسيان في المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية، مناقشات متعمقة واتفقا على قضايا تتعلق بتدابير بناء الثقة من أجل تطبيع العلاقات وبالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وبالمحادثات السداسية.

وترى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن المحادثات أسفرت عن نشوء ظروف إيجابية يمكن أن تمكننا من المضي قدما نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ثابتة في تصميمها على تنفيذ الاتفاق بحسن نية؛ وقد برهن على استعدادها للقيام بذلك دعوتها وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسبما اتُفق عليه في المحادثات.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفنا المبدئي إزاء تخطيط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق ساتل للأغراض السلمية. فالإطلاق المزمع لساتل التطبيقات العلمية كوانغميونغسونغ-٣ احتفالا بالذكرى المئوية لميلاد الرئيس كيم ايل سونغ هو جزء من الأنشطة السلمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفضاء الخارجي، ومهمته الأساسية هي الإسهام في التنمية الاقتصادية للبلد وتعزيز رفاه الشعب وتطوير فهم الجنس البشري لعلم الفضاء الخارجي. وقبل إطلاق الساتل، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات عملية لضمان سلامة الملاحة للطائرات والسفن عن طريق إبلاغ المنظمات الدولية والبلدان ذات الصلة بالتفاصيل التقنية، تمشيا مع الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد أظهرنا أقصى قدر من الشفافية بدعوة خبراء وممثلين لوسائط الإعلام على أساس استثنائي.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمارس، في إطلاقها المزمع للساتل، حقها المشروع بصفتها دولة طرفا في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي؛ وهذه الشرعية تكفلها تلك الصكوك القانونية الدولية. وما من شيء يمكن أن يمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إطلاق ساتل للأغراض السلمية، وسنمارس حقنا السيادي بوصفنا دولة ذات سيادة على نحو مبرر تماما.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): انضم إلى الزملاء الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم الوفد الهندي في الاضطلاع بمسؤولياتكم في العمل من أجل أن تكون دورة الهيئة لهذا العام دورة بناءة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح على اهتمامها بعمل الهيئة.

والهند تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تولي الهند أهمية كبيرة لعمل هيئة نزع السلاح باعتبارها الفرع التداولي المتخصص لثلاثي آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والذي أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. والهيئة، بعضويتها العالمية، توفر للمجتمع الدولي منبرا فريدا لمناقشة المسائل ذات الصلة والتوصل إلى مواقف مشتركة وتضييق هوة الخلافات واعتماد توصيات محددة قابلة للتطبيق عالميا بشأن قضايا نزع السلاح.

ونحن نتشاطر مشاعر خيبة الأمل الناجمة عن عدم قدرة الهيئة على التوصل إلى توافق في الآراء حول بنود جدول أعمالها لأكثر من عقد. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الهيئة حققت نجاحات عدة في الماضي عندما تمكنت من

اعتماد مبادئ وإرشادات وتوصيات بشأن مسائل محددة لنزع السلاح. ونعتقد أنه إذا ما توفرت لهيئة نزع السلاح الإرادة السياسية الكافية، فإنه يمكنها أداء دور هام في المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي أحدث دورة من الجلسات، أُحرز بعض التقدم بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال الهيئة، وإن كان توافق الآراء قد استعصى علينا. وبينما نشرع في دورة جديدة مدتها ثلاث سنوات من جلسات الهيئة، ندعو جميع الوفود إلى إعطاء دفعة إيجابية لنزع السلاح غير التمييزي العالمي.

وتعتقد الهند أنه في هذه الدورة الجديدة لأعمال هيئة نزع السلاح، ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي البند الرئيسي على جدول الأعمال. والهند تولي أولوية قصوى لنزع السلاح النووي؛ ونحن لا نزال ملتزمين بهدف خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨ وتحقيق رؤيتها لعالم خال من الأسلحة النووية ونظام عالمي خال من العنف. وكما قال رئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، فإن خطة العمل تشكل ”خارطة طريق ملموسة لتحقيق نزع الأسلحة النووية بطريقة محددة زمنيا وعالمية وغير تمييزية ومرحلية ويمكن التحقق منها“ (A/66/PV.22، ص ١٤).

ويمكن تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية، يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالعالمية وعدم التمييز. وثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة وتقليل أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي النظريات الأمنية. ومن الخطوات الأساسية اتخاذ تدابير لتقليل الخطر النووي الناجم عن استخدام الأسلحة النووية سهوا أو من غير إذن وزيادة القيود المفروضة على استخدام هذه الأسلحة وإلغاء حالة استنفار تلك الأسلحة. ونزع المشروعية تدريجيا عن الأسلحة النووية أمر ضروري لتحقيق هدف الإزالة التامة لها.

إن الهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. و خطر وقوع الأسلحة النووية والمواد المرتبطة بها بين أيدي الإرهابيين جعل التهديد أكثر تعقيدا وخطرا. وبينما يتعين على الدول الأعضاء الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التدابير الوطنية المرتبطة بالأمن النووي، من المهم أيضا تعزيز جهود التعاون الدولي لمعالجة ذلك التحدي الكبير. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا محوريا في ذلك الصدد. وتشارك الهند أيضا مشاركة نشطة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

إن الهند تتبع سياسة الحد الأدنى من الردع الموثوق به. ولسنا طرفا في أي سباق تسلح، بما في ذلك سباق التسلح النووي. والهند تنتهج سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لها، وهي مستعدة لتحويل تلك السياسات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

دعمت الهند أيضا إضفاء الطابع العالمي على سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية من خلال معاهدة عالمية بشأن عدم البدء بالاستخدام. وندعم إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لتقديم الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ولا تزال الهند ملتزمة بالحفاظ على الوقف الاختياري الأحادي الجانب لتجارب التفجيرات النووية. ونحن ملتزمون أيضا بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دوليا وعلى نحو فعلي، ترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويتعين أن تستجيب هذه المعاهدة لمصالح الأمن الوطني للهند، طبقا للولاية الواردة

الوثيقة CD/1299. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الملائم للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أود التذكير بإسهامات الهند مؤخرا في المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي، في إطار الأمم المتحدة. فقد قدمنا عام ٢٠٠٧ ورقة عمل إلى هيئة نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي، تتضمن مقترحات محددة لينظر فيها المجتمع الدولي. وقد اعتمد القراران المعنونان ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“ و ”تخفيض الخطر النووي“ بدعم حقيقي.

إن الهند تدعم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي العام من أجل توليد الزخم الضروري لتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

على أساس التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، شملت الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح بند جدول أعمال عنوانه ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“. وللأسف، لم نتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رغم الجهود القصوى التي بذلتها الأفرقة العاملة. إننا الآن في عام ٢٠١٢، وقد دخلنا بالفعل في العقد الممتد من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، ولذلك يمكن أن يبدو بند جدول الأعمال متجاوزا من حيث الزمن. لكننا نعتقد بأنه لا يزال ثمة مجال للهيئة للتداول بشأن هذا البند، خلال جلسات الدورة الحالية، للنظر في ما إذا كان ثمة تلاق أكبر في وجهات النظر والنظر في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. ويمكن لمشروع الإعلان أن يوفر الدفعة المطلوبة بشأن مسائل نزع السلاح خلال هذا العقد، ويمكن أن يضع جدول أعمال طموح للمجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح، مع مراعاة الوقائع العالمية الراهنة.

لم نتمكن خلال الدورتين الأخيرتين من جلسات الهيئة، فضلا عن الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، من التوصل إلى توافق آراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة التقليدية. ورغم أن المناقشات كانت مفيدة، إلى جانب التوصل إلى قدر كبير من وجهات النظر المشتركة، فإننا مستعدون للمشاركة مرة أخرى في المداولات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة، في مجال الأسلحة التقليدية. وتؤيد الهند المبادرات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة، على المستويات الأحادية والثنائية والإقليمية والعالمية. ويمكن لهذه التدابير أن تشجع تهيئة بيئة مستقرة للسلم والأمن بين الدول، من خلال بناء الثقة وزيادة الشفافية. ونعتقد أنه يتعين اعتماد نهج تدريجي يحترم الحق السيادي للدول، فيما يخص اختيار تدابير بناء الثقة التي تلائم مصالحها بشكل أكبر.

عبرت بعض الوفود عن رغبتها في مناقشة أساليب عمل الهيئة خلال جلسات هذا العام. ونعتقد أنه يتعين تناول هذه المسألة في ضوء المناقشات التي جرت من قبل في الهيئة في الماضي، عام ١٩٩٨ عندما اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٤٩٢/٥٢ و عام ٢٠٠٦ عندما اعتمدت القرار ٩٨/٦١، اللذين تضمنا تدابير إضافية ترمي إلى تحسين فعالية أساليب عمل الهيئة.

الأمر متروك لنا كدول أعضاء من أجل التطبيق الفعلي للقرارات التي اتخذناها. وجرت أيضا المناقشات المتعلقة بآلية نزع السلاح، في الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“.

ونعتقد أن المأزق الحالي الذي تعاني منه آلية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف لا يعود لأسباب إجرائية، أو لأي خلل في الآلية نفسها. ولن تفضي المقترحات التي تتساءل عن قابلية آلية نزع السلاح للاستمرار وأهميتها، وتطرح بدائل غير واقعية، إلى تحقيق نتائج مثمرة، فيما يخص المضي قدما بجدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه.

يسعى وفد بلدي إلى المشاركة بنشاط في المداولات خلال الأيام القادمة، على أمل أن نكون قادرين على تحقيق نتائج مهمة خلال هذه الدورة من جلسات الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الهند، على الوثيقة المهمة التي قدمها، والتي ستسهم دون شك في إثراء عمل اللجنة.

طلب ممثل إندونيسيا التكلم من أجل توضيح البيان الذي ألقاه هذا الصباح. أعطيه الكلمة.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): كما أشرت إلى ذلك سيدي الرئيس، أود الإشارة إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد بلدي هذا الصباح.

وأود إعلام الهيئة بتعديل السطر الثاني من الفقرة الثامنة من ذلك البيان ليصبح:

”لحين الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، ينبغي مواصلة الجهود باعتبارها مسألة ذات أولوية عاجلة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.“

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أطلب من ممثل إندونيسيا تزويد الأمانة العامة بنسخ من النص الذي تلاه للتو.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بارك شول مين (جمهورية كوريا): أود التكلم ممارسة لحق الرد للإجابة على ملاحظات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كالعادة، فإن ملاحظات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير صحيحة ولا أساس لها وغير مقبولة. وأود الإشارة إلى بعض النقاط، لكن قبل ذلك أود الإشارة إلى مسألة هامة بعينها. فقد سمى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية كوريا ”كوريا الجنوبية“. وذلك كلام فظ وغير مهذب على نحو مزعج، ويخالف تماما مراسم الأمم المتحدة. وقد حاولت الطلب من خلال الرئيس أن يجري تصحيح هذه الحالة، وإذا ما استمرت كوريا الشمالية في الحديث على هذا النحو، فسنقوم بنفس الشيء.

لكل بلد الحق في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، مثل إطلاق ساتل واستخدام برامجه النووية للأغراض السلمية. وتسمح الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة بهذا الحق وتشجعه. بعد أن قلت ذلك، لا يمكن للبلدان الخاضعة لقرارات متخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا ينبغي لها التمتع بتلك الحقوق وممارستها. من البديهي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدخل ضمن ذلك الصنف.

يشكل إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بأنها تخطط لإطلاق ساتل، انتهاكا واضحا لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). حيث يحظر القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) أي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتبرز خطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق الساتل، ببساطة، درجة عدم صدق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكيف أنها تنقض بسهولة العهود التي قطعتها على نفسها بشق الأنفس.

إن الهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجعل خطر وقوع الأسلحة النووية والمواد المرتبطة بها بين أيدي الإرهابيين جعل التهديد أكثر تعقيدا وخطرا. وبينما يتعين على الدول الأعضاء الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في تعزيز التدابير الوطنية، المرتبطة بالأمن النووي، من المهم أيضا تعزيز جهود التعاون الدولي لمعالجة ذلك التحدي الكبير. إن الوكالة الدولية

للطاقة الذرية تؤدي دورا محوريا في ذلك الصدد. والهند أيضا مشاركة نشطة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

إن الهند تتبع سياسة الحد الأدنى من الردع الموثوق به. ولسنا طرفا في أي سباق تسلح، بما في ذلك سباق تسلح نووي. والهند تنتهج سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لها، وهي مستعدة لتحويل تلك السياسات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

دعمت الهند أيضا إضفاء الطابع العالمي على سياسة عدم البدء بالاستخدام من خلال إبرام معاهدة عالمية بشأن عدم البدء بالاستخدام. وندعم إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ولا تزال الهند ملتزمة بالحفاظ على الوقف الاختياري الأحادي الجانب لتجارب التفجيرات النووية. ونحن ملتزمون أيضا بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دوليا وعلى نحو فعلي، ترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع أسلحة نووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويتعين أن تستجيب مثل هذه المعاهدة لمصالح الأمن الوطني للهند، طبقا للولاية الواردة في CD/1299.

أود التذكير بإسهامات الهند مؤخرا في المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي، في إطار الأمم المتحدة. قدمنا عام ٢٠٠٧، ورقة عمل إلى هيئة نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي، تتضمن مقترحات محددة حتى ينظر فيها المجتمع الدولي. وقد اعتمد القراران المعنونان ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“ و ”تخفيض الخطر النووي“ بدعم حقيقي.

إن الهند تدعم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي العام من أجل توليد الزخم الضروري لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

على أساس التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، شملت الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح بند جدول أعمال عنوانه ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“. للأسف، لن نتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رغم الجهود القصوى التي بذلتها الأفرقة العاملة. إننا الآن في عام ٢٠١٢، وقد دخلنا بالفعل في العقد الممتد من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، ولذلك يمكن أن يبدو بند جدول الأعمال قد تجاوزه الزمن. لكننا نعتقد بأن لا يزال ثمة مجال للهيئة للتداول بشأن هذا البند، خلال جلسات الدورة الحالية للنظر في وجود تلاق في وجهات النظر من عدمه والنظر في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. ويمكن لمشروع الإعلان أن يوفر الدفعة المطلوبة بشأن مسائل نزع السلاح خلال هذا العقد، ويمكن يضع جدول أعمال طموح للمجتمع الدولي، مع مراعاة الوقائع العالمية الراهنة.

خلال الدورتين الأخيرتين من جلسات الهيئة، فضلا عن الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، لم نتمكن من التوصل إلى توافق الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة التقليدية. ورغم أن المناقشات كانت مفيدة إلى جانب التوصل إلى قدر كبير من وجهات النظر المشتركة، فإننا مستعدون للمشاركة مرة أخرى في المداولات المتعلقة التدابير العملية لبناء الثقة، في مجال الأسلحة التقليدية. وتؤيد الهند المبادرات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة، على المستويات الانفرادية والثنائية والإقليمية والعالمية. يمكن لهذه التدابير أن تشجع تهيئة بيئة مستقرة للسلم والأمن بين الدول، من خلال بناء الثقة وزيادة الشفافية. ونعتقد أنه يتعين اعتماد نهج تدريجي يحترم الحق

السيادي للدول، فيما يخص اختيار تدابير بناء الثقة التي تلائم مصالحها بشكل أكبر.

عبرت بعض الوفود عن رغبتها في مناقشة أساليب عمل الهيئة خلال جلسات هذا العام. ونعتقد أنه يتعين تناول هذه المسألة في ضوء المناقشات التي جرت من قبل في الهيئة في الماضي، عام ١٩٩٨ عندما اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٤٩٢/٥٢ وعام ٢٠٠٦ عندما اعتمدت القرار ٩٨/٦١، اللذين تضمنا تدابير إضافية ترمي إلى تحسين فعالية أساليب عمل الهيئة.

الأمر متروك لنا كدول أعضاء من أجل التطبيق الفعلي للقرارات التي اتخذناها. وجرت أيضا المناقشات المتعلقة بآلية نزع السلاح، في الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“.

ونعتقد أن المأزق الحالي الذي تعاني منه آلية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، لا يعود لأسباب إجرائية، أو أي خلل في الآلية نفسها. ولن تفضي المقترحات التي تتساءل عن استمرارية آلية نزع السلاح وأهميتها، وتطرح بدائل غير واقعية، إلى تحقيق نتائج مثمرة، فيما يخص المضي قدما بجدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه.

يسعى وفد بلدي إلى المشاركة بنشاط في المداولات خلال الأيام القادمة، على أمل أن نكون قادرين على تحقيق نتائج مهمة خلال هذه الدورة من جلسات الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الهند، على الوثيقة المهمة التي قدمها، والتي ستسهم دون شك في إثراء عمل اللجنة.

طلب ممثل إندونيسيا التكلم من أجل توضيح البيان الذي ألقاه هذا الصباح. أعطيه الكلمة.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): كما أشرت إلى ذلك سيدي الرئيس، أود الإشارة إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفدي هذا الصباح.

وأود إعلام الهيئة بتعديل السطر الثاني من الفقرة الثامنة من هذا البيان ليصبح:

”لحين الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، ينبغي مواصلة الجهود باعتبارها مسألة ذات أولوية عاجلة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أطلب من ممثل إندونيسيا تزويد الأمانة العامة بنسخ من النص الذي تلاه للتو.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد بارك شول مين (جمهورية كوريا): أود التكلم ممارسة لحق الرد للإجابة على ملاحظات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كالعادة فإن ملاحظات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير صحيحة ولا أساس لها وغير مقبولة. وأود الإشارة إلى بعض النقاط، لكن قبل ذلك أود الإشارة إلى مسألة هامة بعينها. فقد سمى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية كوريا ”كوريا الجنوبية“. وذلك كلام فظ وغير مهذب على نحو مزعج، ويخالف تماما برتوكول الأمم المتحدة الأساسي. حاولت الطلب من خلال الرئيس أن يجري تصحيح هذه الحالة، وإذا ما استمرت كوريا الشمالية في الحديث على هذا النحو، فسنقوم بنفس الشيء.

لكل بلد الحق في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وقبل أن يجف حبر اتفاق ٢٩ شباط/فبراير بين الولايات المتحدة

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أخلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بالتزاماتها وألغتها. وإذا مضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدما في إطلاق القذيفة، فإن ذلك سيكون انتهاكا واضحا للقرارات وسيشكل عملا استفزازيا للغاية، يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا. وفي هذا الصدد، تدعو حكومة جمهورية كوريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إلغاء ووقف خطتها لإطلاق القذيفة والاهتمام بشعبها أولا.

سأحاول الآن توجيه انتباه زميلنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أحكام محددة في المادتين ٤٨ و١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ومساعدته على فهمها. وهذه الأحكام يمكن فهمها من خلال الشرح التالي، والذي آمل أن يؤدي إلى توعيته.

تنص المادة ٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة على أن:

”الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة“.

وبما أن قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) قد اتخذا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الأعضاء، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تنفذ التزاماتها بموجبهما. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدعي أي حق في القيام بأنشطة سلمية في الفضاء الخارجي أو في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

والمادة ١٠٣ من الميثاق تنص على أنه:

”إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق“.

أشار ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التدريبات العسكرية المشتركة. وكما نعلم جميعا، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما فتئت تهدد وتستفز الأمن القومي لجمهورية كوريا. وكان إغراق السفينة تشيونان في عام ٢٠١٠ مجرد أحد الأمثلة العديدة للاستفزازات العسكرية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتجرى المناورات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز قدرتنا على الردع ضد الاستفزازات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نجري التمارين المشتركة منذ عقود- وهي ليست اختراعا حديثا- وهي تُجرى في حضور المراقبين العسكريين المدعوين. وبالتالي، فإن طابع التدريبات العسكرية دفاعي بحت.

وذكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن التطوير النووي لبلده ناجم عن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه البلد، وهي مقولة مثيرة للسخرية. وإذا ما اتبعنا الحجة السخيفة المتمثلة في إلقاء اللوم على العداء، فإن دولا أخرى كثيرة ستحذو نفس الحذو وتطور أسلحة نووية لمواجهة أعدائها.

وعندما يتعلق الأمر بحظر الأسلحة النووية، فليس هناك تسامح ولا استثناء. ووفد بلدي يغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقف عن سوق هذه الحجة الجوفاء والانصياع لقرارات مجلس الأمن الموجهة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتكلم، ممارسة لحق الرد.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناننا لكم،

سيدي، لعملكم الشاق ولاتباع نهج متوازن حيال بنود جدول الأعمال. وخلال اليومين الماضيين، شاركنا في المناقشة المحمومة حول بنود مشروع جدول الأعمال.

بشأن الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية، أولا، لقد أشار ذلك الممثل إلى ''كوريا الشمالية'' و ''كوريا الجنوبية''، ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقل مطلقا إن الاثنتين بلدان مختلفان. وأرجو من ممثل كوريا الجنوبية أن يسمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''كوريا الشمالية''، ونحن لا نمانع في ذلك. فنحن سيتم توحيدنا ونحرز تقدما نحو تحقيق هذا التوحيد. وبالتالي، فإنني لا أجادل بخصوص هذه النقطة.

ثانيا، بخصوص قرارات مجلس الأمن، أوضح الممثل الدائم لبلدي بالفعل أن أي صك قانوني آخر لا يمكن أن يسمو على معاهدة الفضاء الخارجي وميثاق الأمم المتحدة. وأريد أن أُذكر ممثل كوريا الجنوبية بأن ثمة مادة في الميثاق تنص على سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتساويها. ونأسف لأنه أغفل تلك المادة.

ثالثا، فيما يتعلق بالمحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فقد ذكر ممثل كوريا الجنوبية أن الحبر لم يجف بعد. ولكن الأمر لا علاقة له بالمحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولكنه يرتبط بالأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي، وهي مشروعة ومتساوية بالنسبة لجميع البلدان، حتى كوريا الجنوبية. وليست هناك استثناءات. وكوريا الجنوبية ليس لديها سبب للاعتراض. ماذا يمكن أن يقول ممثلها– أن إطلاق ساتل كوريا الشمالية ليس بساتل؟ إنه تناقض.

رابعا، بخصوص التدريبات العسكرية، لا يمكن لممثل كوريا الجنوبية أن يقول أي شيء. فهو ليس لديه سلطة سيادية في كوريا الجنوبية. والقائد العسكري لقوات الجيش الكوري الجنوبي ليس مواطنا كوريا جنوبيا؛ إنه مواطن من الولايات المتحدة. وهذه حقيقة. وبالتالي، فإن ممثل كوريا الجنوبية لا يملك القدرة للتعليق على ذلك.

خامسا، الأمر نفسه ينطبق على السياسات العدائية للولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أكد الممثل الدائم لبلدي مجددا وجود أكثر من ١ ٠٠٠ سلاح نووي في شبه الجزيرة الكورية منذ الخمسينيات من القرن الماضي. ونحن لا نكف عن الكلام ونقدم مقترحات، والتي لاقت جميعا آذانا صماء. ونحن نُسمى الآن أحد بلدان ''محور الشر'' التي قد تكون عرضة لضربات وقائية من جانب واحد. ومن بين البلدان السبعة المذكورة، تأتي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المركز الأول. والجميع على علم بذلك لأن الجميع هنا خبراء مرموقون في شؤون نزع السلاح؛ وكوريا الجنوبية ليست استثناء لذلك.

تلك هي ملاحظاتي. وبما أن الممثل الدائم لبلدي قد أوضح الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنني سأتوقف عند هذا الحد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد تأخر الوقت ولا بد أن ينتهي زملاؤنا في الترجمة الشفوية من عملهم. ولذلك، أود أن أطلب من المتكلمين الإيجاز الشديد في ردودهم، ممارسة لحق الرد؛ وإلا، فإننا سنضطر للاستمرار دون ترجمة شفوية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا للتكلم في ممارسة أخرى لحق الرد.

السيد بارك تشول مين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حقنا ثانية في الرد على ما قاله ممثل كوريا الشمالية.

أود أن أقول مرة أخرى أن كوريا الشمالية تخضع لقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وبموجب ميثاق الأمم المتحدة

وقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، فإنه لا يمكنها أن تدعي أي حق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولا يمكنها أن تطالب بأي استخدام سلمي للفضاء الخارجي لأنه، ومرة أخرى، يطالب القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) كوريا الشمالية بوضوح بعدم تنفيذ ”أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية“.

بالإضافة إلى ذلك، ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن المعتمدة، عملا بالفصل السابع على الجميع بشكل متساو.

يمكنني القول إن الإطلاق الذي تخطط له كوريا الشمالية سيجري في وقت تواجه فيه نقصا حادا في الأغذية. حيث تؤكد تقارير برنامج الأغذية العالمي و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بأن النقص المزمن في الأغذية يشكل أحد أكثر مسائل حقوق الإنسان إلحاحا في كوريا الشمالية. وتقدر تكلفة إطلاق الصاروخ بما قدره ٨٥٠ مليون دولار أمريكي. ويكفي ذلك المبلغ من المال لشراء ١,٤ بليون طن من الأرز. وسيكون من الأفضل لنظام كوريا الشمالية صرف ذلك المبلغ الهائل من المال على تحسين حياة شعبه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري تونغ إل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على أخذ الكلمة مرة أخرى. ونتأسف أسفا بالغا مرة أخرىلأخذ ممثل كوريا الجنوبية الكلمة بشأن مسألة تفتقر إلى الأسس القانونية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توضح مرة أخرى بأن قرار مجلس الأمن الذي أشار إليه الممثل لا يمت بأي صلة لإطلاق ساتل لأغراض سلمية. ولا يمكنه أن يتجاوز معاهدة الفضاء الخارجي. فالمعاهدة صك دولي. كم عدد الدول الأعضاء الممثلة في مجلس الأمن؟ ثمة ١٥ عضوا فقط. ولا يمكنهم تمثيل القانون الدولي، كما لا يمكنهم تمثيل المجتمع الدولي. يتعين على مجلس الأمن معالجة مسألتي السلم والأمن العالميين. وذلك القرار الذي تحدث عنه مرارا وتكرارا ممثل كوريا الجنوبية، لا علاقة له بالسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. من الذي يسبب المشاكل في شبه الجزيرة الكورية؟ الصورة واضحة. لقد أوضح ممثلي الدائم موقفنا، لذلك فلست بحاجة لأن أستفيض في مسألة من يتسبب في المشاكل. لم يتحدث مجلس الأمن أبدا عن المسائل الأساسية المتعلقة بإثارة المشاكل وجهود السلام في شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا، تناول المسألة الحساسة جدا لحقوق الإنسان. و لم يتكلم عن حقوق الإنسان في بلده. في كوريا الجنوبية، ثمة قانون أمني ينظم مسألة الأنشطة السياسية في كوريا الجنوبية. كل من انشق، يقال عنه إنه موال لكوريا الشمالية. إذا ما قلت شيئا مخالفا تتعرض للعقوبة. فيما يخص حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والأنشطة السياسية، كم عدد الذين يعانون في ظل ذلك القانون.

أكثر من ذلك، فإن الكوريين الجنوبيين يقتلون أنفسهم. فقد حطموا الرقم القياسي فيما يخص حالات الانتحار. أظن أن ترتيبهم الثاني في العالم. لماذا يقتل الكوريون الجنوبيون أنفسهم؟

يمكن الحديث عن الكثير من الأشياء، لكنني لا أود الخوض في التفاصيل. لذلك، أود أن أوصي بالآتي، قبل القلق بشأن الآخرين، يتعين على ممثل كوريا الجنوبية أن يهتم بحاله وبشعبه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.